إصدارات مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط

الصراع الديني العلماني والنظام الحزبي في تركيا:
دراسة حالة "حزب العدالة والتنمية" (2001 – 2016)

إعداد: نوران أسامة عبد الوهاب محمد

خاص بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط

بيروت – لبنان

حقوق النشر محفوظة – 2017

المقدمة :-

إن الصراع العلمانى الإسلامى فى تركيا لا يعد شيئاً جديداً، فقد كانت بدايته تمثل شبه إختفاء للدين وبداية صعود للعلمانية، وذلك بتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذى عمل على ترسيخ دعائم العلمانية على كل صعيد، ومحاولة إقتلاع الإسلام من ذاكرة الأتراك وهوية تركيا عبر سلسلة من الإجراءات القسرية منها، تغيير حروف الكتابة، وتحريم ألبسة شعبية تقليدية(كالطربوش)، ومحاربه اللباس الإسلامى (كالحجاب)، إلغاء التوجه الديني فى التعليم، وإدخال مواد جديدة للتدريس، إلغاء المحاكم الدينية (إسلامية، ومسيحية، ويهودية)، وأقام محاكم علمانية تعتمد القوانين الغربية وبخاصه السويسرية،.....إلخ، كل هذا مع محاولة لتثبيت النسب الغربى الاوروبى بديلاً عن النسب الإسلامى.

وقد سعت المؤسسة العسكرية إلى القضاء على الأحزاب السياسية الإسلامية خلال العقود الماضية، عبر سلسلة إجراءات قسرية وإنقلابات عسكرية حاولت من خلالها تحقيق هذا الهدف بإسم الحفاظ على علمانية الدولة، الإ أن قوى الإسلام السياسي ظلت تقاوم هذه الإجراءات وتحاول إنتهاج الآليات الممكنة فى محاولة منها للبقاء على الساحة السياسية ، وتمثلت آخر محاولتها فى تكوين حزب العدالة والتنمية الذى إستطاع بالفعل الوصول إلى السلطة وتمكن من تشكيل حكومة بمفرده، وكان الحزب ولا يزال يواجه صعوبات كثيرة من أركان العلمانية في البلاد تمثلت آخرها فى محاولة الإنقلاب العسكرى الذى حدث هذا العام وقام بتدبيره فصيل داخل القوات المسلحة التركية على الرئيس رجب طيب أردوغان، الإ أن هذا الإنقلاب باء بالفشل وتم بعدها عزل عدد كبير من قيادات الجيش التركى. وعلى خلفية هذا الحدث تم تثبيت أقدام أردوغان وحكومته فى الحكم.

ويمكننا ملاحظة أن التجربة التركية للعلاقة بين الإسلام والعلمانية تجربة غنية، حافلة بمختلف العناصر المتعلقه بالجوانب العقدية والثقافية والإجتماعية والسياسة والإقتصادية،.....إلخ.

الإ أن البحث سيتناول دراسة وتحليل الجوانب الفكرية والسياسية فقط للنزاع الإسلامى العلمانى وذلك من خلال التعرف على إستراتيجية الحزبين، ومعرفة ردود فعلهم تجاه القضايا المختلفه، وتأثير هذا الصراع على النظام الحزبى فى تركيا، فالتجربة التركية قد تصبح نموذجاً تسعى أن تحتذيه البلدان العربية فى عملية الإصلاح والتحول الديمقراطى.

المشكلة البحثيه وتساؤلات الدراسة :-

بالرغم من أن تركيا أصبحت دولة علمانية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، ويحكمها دستور علمانى الإ أن ذلك لم يمنع الأحزاب الإسلامية من الوصول للحكم وكان آخرها حزب العدالة والتنمية الذى تفوق على حزب المعارضة المتمثل فى حزب الشعب الجمهورى و حصل على أغلبية الكتلة التصويتية

وعليه فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يتمثل فى " ما هو أثرالصراع الدينى العلمانى على النظام الحزبى فى تركيا؟ " ، ومن هنا تنبثق عدة تساؤلات فرعية والتى تتمثل فى الآتى :

- متى وكيف نشأت العلمانية التركية ؟
- ماهى رؤية الإسلام للعلمانية ؟
- ماهو البرنامج الحزبى والأطروحات الفكرية التى يتبناها حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهورى ؟
- ماهى أهم القضايا التى جسدت الصراع بين الجبهتين العلمانية والإسلامية ؟

الأدبيات السابقة :-

أ. الدراسات التى تناولت دور الدين فى الحياة السياسية بوجه عام (الشق النظرى من الدراسة) :-

1-**دراسة عبدالعزيز عبدالغني صقر " دور الدين فى الحياة السياسية فى الدولة القومية "**، دراسة حول متابعه دور الدين فى الحياة السياسية وتحديد العلاقات المتبادلة بين الأفكار والإختلافات والتوجيهات الدينية من جهه والنشاط السياسى فى الدول القومية من جهه أخرى، ومحاولة لإكتشاف حقيقة العلاقة المتبادلة بين الدين والحياة السياسية من حيث الواقع الفعلى ووضع إجابة واضحه للسؤال:هل الدولة القومية تقف من الدين موقف الرفض كأحد المتغيرات الحياة السياسية ؟ أو بصيغة أخرى هل إختفى الدين من الحياة السياسية فعلاً ام أنه ظل فاعلاً ومؤثراً فى مختلف كلياتها ومتغيراتها؟ ، وقد تناول المنهج العلمى التجريبى الذى يعنى بإستقراء الواقع السياسي بالملاحظة والمقارنة ، وتوصلت الرسالة الى نتائج أهمها هى : الربط بين ظاهرة الدولة القومية والإطار التاريخى الذى نشأت فيه لإكتشاف حقيقة الواقع السياسى، ووجود علاقة ثابته بين ديناميات الحياه السياسية والنشاط الدينى ووجود إرتباط واضح بين السلوك السياسى والسلوك الدينى [1]

2-**دراسة إبراهيم البيومى " الفكر السياسى للإمام حسن البنا دراسة تفاعل بين الفكر والحركة "**

[1]عبدالعزيز عبدالغنى صقر، **دور الدين فى الحياة السياسية فى الدول القومية**،"رسالة دكتوراة "،جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1989.

وتتناول هذة الدراسة بعض القضايا الفكرية والسياسية التى عاصرها حسن البنا، كان من أهم تلك القضايا قضية العلاقة مع الغرب فى إطار التحدى الحضارى بينه وبين العالم الإسلامى بصفة عامة، وقضية بناء الدولة الحديثة كأحد مستلزمات هذا التحدى، وتوصلت الرسالة إلى نتائج أهمها : أن ما دعا إلية البنا من مشروع فكرى سياسي كان يمثل بديلاً إسلامياً كاملاً يتسم بالأصالة فى مواجهه النموذج العلمانى التغريبى، أما بالنسبة للنظام السياسي وكيفية ممارسة السلطة فى الدولة الإسلامية فوجهة نظر البنا ترتبط بالتأكيد على مفهوم وحدة السلطة وعدم إنقسامها إلى سلطة دينية وسلطة مدنية، وذلك إيماناً منه أن سلطة الحكم فى الدولة الإسلامية بعيدة عن مفهوم السلطة الدينية " الثيوقراطية " التى عرفتها أوروبا فى عصورها الوسطى .[1]

3-دراسة Ahmet T . kuru بعنوان politics and religion in secular states

وتدورحول ثلاث بلاد الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا فهما حالات نادرة حيث دستور الدولة لا يحتوى على أى اشارة محددة إلى دين معين . على الرغم من هذا التشابة بينهم الإ أن وضعهم مختلف مع العلمانية ، وهذة الدول ، فى الواقع ، كانت تشعر بقلق عميق مع الدين وإنخرطت فى العديد من القضايا . وهذة الرسالة توضح مدى الإختلافات السياسية فيما بين الدول الثلاث، وهذة الإختلافات تثير المسألة المركزية التى تبحثها الدراسة : لماذا هذة الدول الثلاث ومتابعتها لهذة السياسة العلمانية مختلفه جذرياً تجاة الدين ؟ وتوصلت الرسالة إلى نتائج أهمها أن المجتمع الأمريكى هو دينى بطبعه وبالتالى العلمانية المحايدة التى يتبناها تساعد على إستقرار المجتمع ، بينما المجتمع الفرنسى أقل تديناً ويتناسب معه العلمانية المتطرفه التى يتبناها لإستقرار الدولة ، اخيراً فى تركيا، المجتمع دينى بدرجة كبيرة . وبالتالى فمن الصعب جداً حصر الدين

[1]ابراهيم البيومى، **الفكر السياسى للإمام حسن البنا : دراسة تفاعل بين الفكر والحركة فى الواقع السياسي المصرى**،"رسالة ماجيستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1990.

فى المجال الخاص والسماح لأخلاقيات علمانية مستقله فى تركيا تسيطر على المجال العام فى مثل تلك البلد الدينية . [1]

ب. الدراسات التى تناولت الاتجاهات السياسية والإجتماعية فى تركيا :-

1-دراسة محمد نور الدين " تركيا الصيغه والدور "

والتى تناولت واقع تركيا فى الداخل وفى موقعها فى المعادلات الإقليمية والدولية ، حيث أن فى الداخل إنفراد حزب ذو مرجعية إسلامية ، هو حزب العدالة والتنمية بالسلطة التشريعية والتنفيذية فى سابقه تاريخية . فإنطلقت نقاشات جادة وحادة حول ثوابت تاريخية تمس العنواين الأكثر حساسية، العلمانية والإسلام، السلطة السياسية والعسكر، المسأله الكردية ووحدة التراب التركى، بينما فى الخارج كانت ذروة التحول فى أحداث 11 سبتمبر حيث فتحت الحرب على الإرهاب وبذريعتها إنكشف العالم الإسلامى وأضحي تحت التهديد بالإحتلال العسكرى المباشر. وهنا إختلف الإسلام التركى عن نظرائه فى العالمين العربى والإسلامى حيث أعدت الولايات

[1]Ahmet. Kuru**, politics and religion in secular states: the united states, France, and turkey**, the Midwest political science association, palmer House Hilton, Chicago, Illinois, Apr 07,2005, link: www.allacademic.com.

المتحدة الأمريكية لتركيا دوراً ريادياً بما سمي مشروع الشرق الأوسط الجديد. فيما قرر الإتحاد الأوروبى فى 2004 بدء مفاوضات العضوية مع أنقرة 1

2-دراسة إبتسام على مصطفى " التحول الديمقراطى فى الفترة مابين عام 2002-2004"

والتى تناولت حدود خبره التحول الديمقراطى التركى وأهم سماته خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى وحتى ديسمبر عام 2004، وفى هذا الخصوص تحاول الدراسة أن تتعرف على الفرص والقيود التى يتيحها أو يفرضها كل عامل من العوامل الدولية والداخلية محل الفحص، وأن تتحرى أثر ومظاهر التحول الديمقراطى فى تركيا على صعيدي الدولة والمجتمع وقد إستخدمت الباحثه منهج الإقتراب ومن أهم نتائجها تحديد عوامل وعناصر التحول الديمقراطى من خلال دراسة عدد من العوامل الدولية والخارجية وأن عملية التحول الديمقراطى لدى تركيا كانت تجربة تحول ديمقراطى فوقية بدأتها ووجهتها وحركتها النخبة السياسية .2

3-دراسة محمد نور الدين " تركيا فى الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات "،

وتدور حول تقديم مقاربة لأهم الإتجاهات السياسية والفكرية والإجتماعية والدينية التى عصفت، ومازالت، بالمجتمع التركي، والقضايا الساخنه الأساسية المتصله بالوضع الإقليمى لتركيا من الشرق الأوسط إلى القوقاز، ومن البلقان الى آسيا الوسطى، من خلال السنوات التى تلت مباشرة تفكك الإتحاد السوفيتى.3

---

[1]محمد نور الدين، **تركيا الصياغة والدور**، بيروت – لبنان، دار الريس للكتب والنشر، 2008.

[2]ابتسام على مصطفى، **التحول الديمقراطى فى تركيا فى الفترة مابين عام 1990-2004**،"رسالة ماجستير"، جامعه القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2007.

[3]محمد نور الدين، **تركيا فى الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، بيروت، دار الريس للكتب والنشر، 1997.

4- **محمد نور الدين " حجاب وحرب – الكمالية وأزمات الهوية فى تركيا "**

وفى هذا الكتاب يحاول المؤلف الإحاطة بتركيا كعالم غريب وفريد ومتنوع ومشتت وحيوي وكذلك مواكبة مآزقها من الجار الغربى إلى الحليف الإسرائيلي ومن الباب الكردى إلى الباب الإسلامى إلى الحلم الأوروبى.[1]

ت. الدراسات التى تناولت الأحزاب السياسية فى تركيا :-

1. دراسة عبدالعزيز محمد عوض بعنوان " الحياة الحزبية فى تركيا الحديثة "

والتى تناولت رصد الأحزاب التركية الحديثة وتحديد برامجها وأهدافها مع معالجة بعض القضايا المهمة المؤثره على الحياة الحزبية فى تركيا ومن بينها قضايا الدين والعلمانية وموقف الجيش من الحياة الحزبية وقضية الديمقراطية ومواقف بعض الدول المؤثره على حياة الأحزاب، وقد تناول منهج الثقافة السياسية، ومن أهم نتائجه أن كل الأحزاب التركية تقريباً تسير وفق مبادئ العلمانية التى وضعها كمال أتاتورك ومن يحاول الخروج عن ذلك يقابل بكل شدة من جانب الجيش وأن هناك مساحة كبيرة من الديمقراطية يعيش من خلالها المجتمع التركى بشكل عام والأوساط السياسية بشكل خاص[2]

2. دراسة محمد نور الدين " قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية فى تركيا"

[1] محمد نور الدين، **حجاب وحراب : الكمالية وأزمة الهوية فى تركيا**، بيروت، دار الريس للكتب والنشر، 2001.
[2] عبدالعزيز محمد عوض الله، **الحياة الحزبية فى تركيا الحديثة**، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، 2004.

وهنا يلقى الضوء على واقع الحركات الإسلامية فى تركيا ومستقبلها. وتكتسب هذة الدراسة أهمية إضافية كون تركيا أول بلد إسلامية تعتمد العلمانية .1

3. دراسة كمال السعيد " الإسلام والأحزاب السياسية فى تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه (1983-1997) "

وتتناول نمط العلاقة بين الدين الإسلامى والدولة فى بلد غالبية سكانه مسلمين 99% وينص دستوره على أن العلمانية هى أيديولوجيه الدولة، فهل العلاقة بينهم علاقة توظيف أم صدام، أم تزاوج بين هذة الأنماط، وكيفية صعود الأحزاب الإسلامية فى ظل وجود دستور يمنع إستخدام الدين فى العملية السياسية، وإستخدمت الدراسة إقتراب الحركات الإجتماعية، فى سياق الجدل بين العلمانية والإسلام وأداة لفهم الظاهرة الدينية. ومن أهم النتائج التى توصل إليها أن قامة النظام السياسي التركى الجيش، والنظام الحزبى، وأن المهندسين السياسيين للنظام السياسي فى رسمهم للنظام التركى هدفوا إلى جعله نظاماً ثنائياً يدور الصراع فيه بين اليمين واليسار والأحزاب الصغيرة مصيرها يدور حول الإستقطاب الحاد لليمين او اليسار.[2]

4. دراسة ياسمين رمضان مصطفى " هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبى : دراسة حاله حزب العدالة والتنمية فى تركيا 2002-2007" وتحاول هذة الدراسة تحليل آليات تكيف حزب العدالة والتنمية مع طبيعة النظام السياسي التركى والعمل فى إطار مؤسساته ذات الطابع العلمانى خلال الفترة من 2002 -2007، وذلك من خلال الإعتماد على تطبيق (أبعاد هيكل الفرص السياسية)، وتوصلت الدراسة إلى أن حزب العدالة والتنمية قدم تجربة

[1]محمد نور الدين، **قبعة وعمامة**، بيروت، دار النهار، 1997.
[2]كمال السعيد، **الإسلام والأحزاب الإسلامية فى تركيا**،"رسالة دكتوراة"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

إصلاحية ساهمت فى إحداث تحولات جذرية فى هيكل النظام على الصعيدين الإقتصادى والسياسي، والإعلاء من مكانه تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولى، حيث أن قيادات الحزب لم تتمكن فقط من التغلب على القيود التى فرضت عليها وإستغلال الفرص المتاحه، بل نجحت فى إتاحة فرص لنفسها وعملت على توظيفها لتحقيق أهداف سياسات الحزب الإصلاحية، والتكيف مع مختلف التيارات فى المجتمع.[1]

ث. الدراسات التى تناولت الصراع الدينى العلمانى والنظام الحزبى فى تركيا :-

5. دراسة لمؤسسه الهيئه العامة للإستعلامات " مستقبل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية فى تركيا "

وتتناول الدراسة عوامل صعود الحركات الإسلامية فى تركيا سواء عوامل داخلية وخارجية أو تاريخية، وعلاقة الجيش بالعلمانية والأحزاب السياسية وتفاعلها مع النظام العلمانى، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن الصراع بين العلمانية والجماعات الدينية فى تركيا تعتبر فى صالح العلمانية التى تكتسب أرضاً جديدة كل يوم وتزداد القناعة بها كنموذج سياسى وإقتصادى يضمن لتركيا الإستقرار والسلام الإجتماعى على الأقل فى المستقبل، وأن الحل الوسط وإن كان مقبولاً من التيارات الدينية فهو مرفوض رفضاً مطلقاً من المؤسسات العلمانية فى تركيا.[2]

6. دراسة داليا أحمد عاصم " الصراع الدينى العلمانى والنظام الحزبى فى تركيا (2002-2008)

[1] ياسمين رمضان مصطفى، **هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبى: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية فى تركيا**،"رسالة ماجستير"،جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

[2] الهيئة العامة للإستعلامات، **مستقبل الصراع بين العلمانية والتيارات الدينية فى تركيا**، وزارة الإعلام، سلسلة دراسات ولية معاصرة رقم (109).

وتتناول الدراسة تحليل النزاع السياسي والفكرى بين الإسلام والعلمانية بتركيا، والمتمثل فى حزب العدالة والتنمية الذى يمثل التيار الإسلامى بتركيا وهو الحزب الحاكم منذ عام 2002، وبين حزب المعارضة حزب الشعب الجمهورى والذى يمثل التيار العلمانى، وقد إعتمدت الدراسة على الإقتراب المقارن، وإقتراب تحليل النظم وذلك لكى تتوصل إلى إجابة للتساؤل المحورى للدراسة وهو : كيف إستطاع حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية أن يصل إلى السلطة بل ويحصل على أغلبية الكتله التصويتيه فى إنتخابات 2008 بالرغم من أن دستور الدولة علمانى ؟، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نجاح تلك الأحزاب الإسلامية يرجع إلى قدرة هذة الأحزاب على التنظيم وتحقيق الإنجازات وليس نتيجة فشل الأحزاب الأخرى كما يدعى البعض .1

دراسة سارة حسن السيد " العلمانية والأحزاب السياسية فى تركيا : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية 2001-2007"

وهذة الدراسة تحاول مناقشة ظهور العلمانية فى الدولة التركية، وتتعقب العلاقة بين الإسلام والعلمانية ، ثم تتعمق فى دراسة حالة حزب العدالة والتنمية موضحه مدى التطور الحادث فى فكر هذا الحزب وإختلافه فى العديد من القضايا الفكرية مع حزب الرفاه، وقد إعتمدت الدراسة على منهجى الإقتراب، ودراسة الحالة، وخلصت الدراسة إلى أن اطراف الصراع فى تركيا أدركوا أن ثمه مساحات مشتركة للعمل بين التيارين، وأن ثمة مساحات إختلاف، وأنه لن يكون فى وسع أحد إلغاء الآخ، لكن فى وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معاً فى المساحات المشتركة تلك.2

[1] داليا احمد عاصم، **الصراع الدينى العلمانى والنظام الحزبى فى تركيا**،"رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
[2] سارة حسن السيد، **العلمانية والأحزاب السياسية الإسلامية فى تركيا : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية**،"رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

كتاب عبدالحليم الغزالى " الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية فى تركيا : ظلال الثورة الصامته " ،

حاول هذا الكتاب أن يقدم رؤية توضيحية عن التيار الإسلامى فى تركيا ممثل فى حزب العداله والتنمية، وأهم أفكاره ومبادئه والعوامل التى ساعدته على الوصول للسلطة علم 2002، وموقفه من بعض القضايا التى تحظى على إهتمام قطاع كبير من المجتمع التركى، ومن أهمها قضايا حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص (القضية الكرديه)، وقضية الحجاب، المشكلات الإقتصادية، بالإضافه إلى إلقاء الضوء على التغير الذى طرأ على علاقات تركيا الخارجية بدول العالم العربى.

ويرى الكاتب أن تجربة حزب العدالة والتنمية حتى صدور هذا الكتاب بأنها لم تنضج بحيث أن الحزب مازال يواجه تحديات كثيرة منها التصدى للمشكلة الكردية وإحتمالات تقلب فى مزاج الرأى العام، وقدرة المعارضة على إعادة تجميع قواها، وتقوية صفوفها، بالإضافة إلى الصراع الخفى مع المؤسسه العسكرية.[1]

[1] عبدالحليم الغزالى، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية فى تركيا : ظلال الثورة الصامته**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، أغسطس 2007.

الإطار النظرى والمفاهيمى:-

تتناول الباحثة فيما يلي تعريفاً بالمفاهيم الرئيسية المستخدمه فى الدراسة:

1. العلمانية:-

التعريف اللغوى للعلمانية -:

كلمة علمانية ترجمة لكلمة "secularism" الإنجليزية التى لها نظائرها فى اللغات الاوروبية.

والكلمة مشتقة من الكلمة الاتينية "saecculum" وتعنى " العصر" أو " الجيل" أو " القرن". فى العصور الوسطى، كانت الكلمة تعنى " العالم" أو" الدنيا" مقابل الكنيسة، وقد استُخدم المصطلح "secular" لأول مرة مع نهاية حرب الثلاثين عاماً (عام 1648) عند توقيع صلح وستفاليا وبداية ظهور الدول القومية (أى الدولة العلمانية) الحديثة، وهو التاريخ الذى يعتمده كثير من المؤرخين بداية لمولد العلمانية فى الغرب. [1]

التعريف الإصطلاحى للعلمانية:-

هى عزل الدين عن حياة الإنسان فرداً كان أو مجتمعاً بحيث لا يكون للدين سلطان فى توجيهه أو تثقيفه أو التشريع له. وإنما ينطلق فى مسيرة الحياة بوحى عقله وغرائزه أو دوافعه النفسية فحسب.[2]

نشأة العلمانية-:

[1] عبدالوهاب المسيري وعزيز العظمة، **العلمانية تحت المجهر**، دمشق، دار الفكر المعاصر، 2000، ص 11، 12.
[2] ايمان طلال احمد، **العلمانية المعاصرة: مخاطرها وسبل مواجهتها،"** رسالة ماجيستير"، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية أصول الدين، 2013.

نشأت العلمانية فى الغرب كرد فعل لسلطة الكنيسة ورجال الدين المسيحي على مقدرات الأمور ودفعهم بالدين فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الحياة وفضلاً عن ذلك فقد أذاقت الكنيسة ورجالها كل صاحب فكر سوء بالعذاب، فقد كانت محاكم التفتيش تعذب وترهب كل من يخالف آراء الكنيسة آنذاك فى العلم أو فى الدين، ولذلك كان لظهور العلمانية فى الغرب مبرراتها الدينية الفكرية، النفسية، التاريخية، الواقعية. ثم وفدت العلمانية إلى الشرق فى ظل الحروب العسكرية.[1]

2. الدين-:

•التعريف اللغوى للدين: -

على الرغم من أن كلمة الدين فى العربية تقابلها religion فى الفرنسية الا أن معظم الدراسات أرجعت إشتقاق هذة الكلمة إلى المصدر اللاتيني، وكأن لا وجود لهذه اللفظة إلا في الحضن اللاتيني، وأغلب ماتحيل إليه هذة البحوث والدراسات هو ما ذهب إليه دى لاجراسى De La Grasserie الذى جعل كلمة religion مشتقه من الفعل اللاتيني Religare أى Relier والتي تعني في العربية ربط أوأوثق. أو ماذهب إليه روجيه باستيد وغيره من إعتبار كلمة Religionترجع أصلا ً إلى الفعل اللاتيني Religereبمعنى العبادة المصحوبة بالرهبة والخشية والإحترام.[2]

• التعريف الإصطلاحى للدين:-

أما الدين بالنسبه لعلماء الدين هو الوعى والإدراك بأن الوجود والعالم تم إيجاده بشكل غير طبيعي عن طريق ذات فوق – طبيعية تدعى الإله أو الخالق أو الرب.

- نشأة الدين:-

[1] داليا احمد عاصم، مرجع سابق، ص 17.
[2] فضيل حضرى، **مستويات الدين وأشكال التدين**، الواحات للبحوث والدراسات، 2011، file:///C:/Users/NB/Downloads/Documents/مستويات%20الدين%20وأشكال%20التدين.pdf، العدد 11.

الدين قد سار مع البشرية جنباً إلى جنب، ويمكننا أن نستدل على ذلك من تتبع تاريخ البشرية الموغل فى القديم وفى ملاحظة المجتمعات البدائية المعاصرة[1]

3. الأحزاب السياسية :- [2]

- التعريف اللغوى للأحزاب السياسية :-

جاء في مختار الصحاح "حزب الرجل أصحابه "،والحزب يعني الطائفة أوالجماعة من الناس وكل قوم تشابكت قلوبهم وأعمالهم وإن لم يلق بعضهم بعضا، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا إنطلاقا من المعنى اللغوي نرى أن كلمة حزب تفيد الجمع من الناس وهو ما يدل على الإعتياد على شيء ما.غير أن هذه التعاريف اللغوية لا تقدم لنا تصورا كاملاً عن الأحزاب السياسية، لان أصل الكلمة و إشتقاقها اللغوي لا تشير إلى السياسة و النظام السياسي و الحكم و كل ما تقوم به الأحزاب السياسية من أهداف،ونشاطات ،وأدوار فردية أو جماعية في مجريات الحياة السياسية العامة، مما يحيلنا إلى تناول التعريف الإصطلاحي للأحزاب السياسية.

- التعريف الإصطلاحى للأحزاب السياسية

الحزب السياسي حسب تعريف الموسوعة السياسية هو مجموعة من الناس ذوي الإتجاه الواحد، النظرة المتماثلة و المبادئ المشتركة ، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم.

المفاهيم الأخرى المرتبطة بتلك المفاهيم:-

4. الأيديولوجية:-

[1]مهدى محمد القصاص، **علم الإجتماع الدينى**، جامعة المنصورة، كلية الآداب،2008.

[2]فضلون آمال، **استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**،"رسالة ماجستير"،جامعه باجى مختار – عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية.

تعد الأيديولوجية أحد عناصر التماسك الهامة داخل الحركة الإسلامية وكلما قويت أيديولوجية حركة ما، كلما إستطاعت تلك الحركة تجميع أكبر قدر من الأعضاء، وإحداث ترابط فكرى بينهم، والأيديولوجية من هذا المنظور تتضمن ثلاث عناصر

أولها : وصف الحاضر وتحليله.

ثانيها : صورة معينه للمثل الأعلى السياسي والإجتماعى المنشود.

ثالثها : الأداة أو الوسيلة التى تسمح بالإنتقال من المجتمع الحاضر إلى المجتمع الذى تسعى إليه.[1]

5. الإستراتيجية:-

تعرف الإستراتيجية بأنها ذلك الإطار العام والخطوط العريضة التى يتم رسمها من أجل تحقيق أهداف معينه، أو الإنتقال من حالة إلى أخرى، وهى تساعد على تحقيق الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية. وهى لا تهتم كثيراً بالتفاصيل والجزئيات بل تركز على الأطر العامة، وهو ما يميزها عن التكتيك الذى غالباً ما يكون أكثر تعقيداً ويركزعلى التفاصيل التى من شأنها أن تنزل بخطوط إستراتيجية 2 .وماتقصده الدراسة من الإستراتيجية هو مجموعة الأساليب التى إرتأت الحركات الإسلامية إنتهاجها لصياغة او إعادة صياغة المجتمع والدولة وتشكيلها وفقاً لها. كذلك الآليات التى تعتمد عليها الحركات الإسلامية لتفعيل دورها فى المجتمع، وتحقيق نشر أفكارها بين قطاعات كبيرة من المجتمع.

وستحاول الباحثه التطرق إلى موضوع الدراسة من خلال تطبيق :

نظرية الصراع :-

[1] هاله مصطفى، **الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنه والمواجهه فى عهدى السادات ومبارك**، القاهرة،مركز المحروسة، 1996، ص ص54،55،56.

[2] أحمد حسين حسانين، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى: دراسة فى إستراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى**،"رسالة ماجيستير"، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 1999.

وتركز هذه النظرية على العلاقات بين القوى الإجتماعية والمؤسسات السياسية، فظاهرة الصراع عبارة عن تفاعل إجتماعى بين أطراف لها علاقات متداخلة وتسعى لتحقيق غاياتها وفق مفاهيم غير متناسقة، مع محاولة كل طرف السيطرة على الوضع، وتفسر نظرية الصراع التوترات والقضايا فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات، وجميعها تقاوم للحفاظ على وضعها الإجتماعى و الإقتصادى وعلى إعتبار أن الصراع ظاهرة طبيعية فى حياة الإنسان والمؤسسات المختلفة .[1]

أهمية الدراسة :-

اولاً :- الأهمية النظرية :-

تنبع أهمية الدراسة من حقيقة أن الأحزاب السياسية الإسلامية على المستوى الإقليمى تتمتع بثقل سياسى مؤثر مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى فى المنطقة، ونجاح تلك الأحزاب يرجع إلى قدرتها الهائله على التنظيم والإنجازات التى تحققها وليس فشل الأحزاب الأخرى كما يدعى البعض، وهو مايستحق قدراً من التأمل والدراسة للتعامل مع هذة الظاهرة، خاصة وأنها تعبرعن تطلعات قطاعات واسعة من شعوب هذة المنطقة من العالم

ثانيا:- الأهمية العملية :-

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة القضايا التى تطرحها للنقاش فمناقشه الصراع الدينى العلمانى فى السياق التركى، يعطيها مزيداً من الأهمية لأن حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية فى التعايش مع طبيعة النظام السياسي، والعمل فى إطار مؤسسات ذات طابع علمانى، هى تجربة فريدة وإستثنائية فى التاريخ التركى وذلك إذا تم مقارنتها بتجرب الأحزاب السياسية ذات الطابع الإسلامى التى سبقته سواء كان حزب الرفاة أو حزب الفضيلة – الذى إنشق عنه حزب العدالة والتنمية – فتلك الأحزاب كانت تعلن عن توجهاتها الإسلامية وكانت برامجها وممارستها

[1] كينيث نيوتن وجان فان ديث، **أسس السياسة المقارنة**، عبدالله بن جمعان الغامدى وعبدالسلام بن على نوير(مترجمان)، السعودية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014، ص29.

تنطلق من أيديولوجية ذات نزعة إسلامية، وكان نجم الدين أربكان مؤسس حركة الإسلام السياسي فى تركيا، دائماً ما ينتقد العلمانية المطبقه فى تركيا لتقييدها للحريات الشخصية الدينية، وكان هناك إهتمام بالقضايا التى طالما تثير المؤسسة العسكرية ومنها قضية الحجاب وغيرها من القضايا الأخرى.

أما حزب العدالة والتنمية، جاء ليعبر عن الإتجاه الإصلاحى داخل حركة الإسلام السياسي ، آخذاً فى الإعتبار الواقع التركى ودور المؤسسة العسكرية المحورى فى الحياة السياسية، محاولاً أن يتفادى اخطاء الأحزاب التى كانت تنتمى لحركة أربكان وتفادى القضايا التى كانت تثير حفيظة المؤسسة العسكرية، فأعلن عن إحترامه للنظام العلمانى الغربى الذى يمنح حق الفرد فى ممارسة نمط الحياة الذى يريده سواء كان إسلامياً أو غير ذلك، على عكس العلمانية المطبقه فى تركيا التى تضع قيود على الحريات الدينية.

وقد نجح بذلك فى أن يكون أول حزب سياسي ذا مرجعية إسلامية يصل منفرداً إلى السلطة فى تاريخ تركيا وذلك من خلال الإنتخابات البرلمانية التى إنعقدت فى 2002، ونجح فى الحصول على أعلى الأصوات والتى مكنته من السيطرة على غالبيه المقاعد فى البرلمان، ليس ذلك فقط بل إنه لم يُحل كغيره من الأحزاب الإسلامية السابقة على الرغم من حدوث إنقلاب عسكري ضده هذ العام، بل علي العكس قد تم تثبيت أقدامه فى الحياة السياسية التركية بعد قيام الرئيس أردوغان بعزل عدد كبير من قيادات الجيش التركى.

لذا فإن تجربه هذا الحزب فى التعامل مع النظام التركى تتسم بالإنفرادية والاستثنائية فى تاريخ تركيا، وهى بذلك تستحق الدراسة وتمثل إضافه جديدة فى حقل النظم السياسية.[1]

منهجية الدراسة :-

[1]ياسمين رمضان مصطفى، مرجع سابق، ص2.

تعتمد الدراسة على عدة إقترابات تتمثل فى :

أ. الإقتراب المقارن على مستويين وهما [1]

- مقارنة على المستوى الفكرى : حيث تتم المقارنة بين الأطروحات الفكرية الإسلامية والعلمانية، من حيث نظرتها لتطوير المجتمع وتحديث الدولة مع التركيز على الرموز السياسية والفكرية.
- مقارنة على المستوى المؤسسى أى مقارنة بين الحزبين، حزب العدالة والتنمية (حزب حاكم)، وحزب الشعب الجمهورى (حزب معارض).

ب. إقتراب تحليل النظم

والتى تتمثل فروضه الأساسية فى الآتى :-

1. النظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسية ويضم وحدات أو أنظمة فرعية، ويشهد عملية التحويل بمعنى التفاعلات والعلاقات والأنشطة التى تتحول من خلالها المدخلات والمؤثرات فى بنية النظام وأنسجته إلى مخرجات وقرارات وسياسات.
2. المدخلات والمخرجات للنظام، والذى يقع ضمن بيئة، يفصله عنها وعن النظم الأخرى حدود، فصلاً تحليلياً أو نظرياً، وإن كان هذا لا يمنع أو يحول دون قيام علاقات تأثير متبادل بين النظام السياسي والنظم الأخرى، أو بينه وبين البيئة المحيطة.
3. التغذية الراجعة كعملية تربط المكونات الثلاثة : المدخلات والمخرجات والبيئه من جهه، وتقوم بعملية الإبقاء على النظام وحفظ وجودة وإستمرارية من جهة أخرى.[2]

[1] داليا أحمد عاصم، مرجع سابق، ص30.
[2] عبدالغفار رشاد القصبى، **مناهج البحث فى علم السياسه**، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص153.

وسيتم تطبيق هذ المنهج من أجل دراسة وفهم البيئه المحيطة بالأحزاب السياسية والتى تؤثر فى توجهاتها وبرامجها، فالحزب السياسى كما يتأثر بالبيئة المحيطه به – على المستوى الإقتصادى والسياسى والإجتماعى – فإنه ايضاً يؤثر فيها، وبالتالى سيتم التركيز على مفهوم التفاعل بين الأحزاب والبيئة.

ت. دراسة الحالة

وفى هذا المنهج يتم التركيز على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذة الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم،.....إلخ.

وعليه فإننا فى هذة الدراسة سنعتمد على هذا المنهج من أجل دراسة الأحزاب السياسية التركية بشكل مستفيض وفى يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل.[1]

أهداف الدراسة :-

تسعى الباحثه إلى التعريف بتركيا، ومسار العلمانية والحركات الإسلامية وتحولاتها، وكيف أثر الصراع الدينى العلمانى على النظام الحزبى فيها.

تحديد الدراسة :-

- **من حيث الزمان :-**

تتمثل بداية الدراسة فى عام 2001، الذى يُعد مرحلة جديدة فى تطور حركات الإسلام السياسى، ففى هذا العام شُكل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين عن حزب

[1]المرجع السابق، ص268.

الفضيلة، ويأتى عام 2002 ليفوز الحزب بالإنتخابات التشريعية ويحصل على 363 مقعداً من أصل 550، و إستطاع الحزب أن يحافظ على مكانته بفوزه فى إلانتخابات التى أجريت بعد ذلك فى 2004، 2007 ، 2011ونجح فى إنتخابات عام 2015 أن يشكل حكومة بمفرده، حتى جاء يوليو 2016 وقام البعض من القوات المسلحة التركية بمحاولة تنفيذ إنقلاب عسكرى ضد الرئيس رجب طيب أردوغان وضد الحزب الحاكم، الإ أن هذا الإنقلاب باء بالفشل وتم عزل عدد كبير من قيادات الجيش التركى مما مثل إنتصاراً كبيراً لحزب العدالة والتنمية وهزيمة ساحقة للمؤسسة العسكرية وللعلمانية بشكل عام وعليه سيتم تثبيت أقدام حزب العدالة والتنمية فى الحكم.

وبالتالى أصبحت الفترة الممتدة من 2001 وحتى 2016 محور العديد من التطورات السياسية داخل تركيا؛ مما برر إتخاذها نطاقاً زمنياً للدراسة .

- **من حيث المكان :-**

لقد تم إختيار تركيا لتكون محل الدراسة ذلك لأن هذا البلد المسلم الذى تربطه بعالمنا العربى علاقات عديدة خاصة على المستوى الإقتصادى والإجتماعى يستحق المزيد من الإهتمام العلمى والأكاديمى.[1]

- **من حيث المجال :-**

تنتمى هذة الدراسة الى حقل النظم السياسية

تقسيم الدراسة :-

[1]كمال السعيد حبيب، **الإسلام والأحزاب السياسية فى تركيا : دراسة حالة حزب الرفاه (1997-1983)**،" رسالة دكتوراة"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

عالجت الدراسة موضوع الصراع الدينى العلمانى والأحزاب السياسية فى تركيا فى أربعة فصول، وفى الفصل الأول : الإطار النظرى تم تعريف المصطلحات المتعلقه بشكل مباشر بموضوع الدراسة عن طريق البحث فى الأصل اللغوى والإصطلاحى للكلمة وتتبع الأصل والتطور التاريخى للمصطلح، أما الفصل الثانى : الدين والعلمانية فى تركيا يتم فيه مناقشه نشأة العلمانية والأحزاب السياسية فى الدولة التركية، والفصل الثالث : قضايا الصراع الدينى العلمانى والتنافس الحزبى بتركيا يدور حول قضايا الصراع الإجتماعية والسياسية بين الفكر العلمانى والفكر الإسلامى فى تركيا كأزمة الهوية على سبيل المثال، أما الفصل الرابع : حزب العدالة والتنمية فإنه يتعمق فى دراسة حزب العدالة والتنمية عبر عرض أيديولوجيته وممارساته فى السلطة، وأخيرً يتعرض هذا الفصل لموقف حزب العدالة والتنمية من مسألة الإنضمام للإتحاد الأوروبى.

الفصل الأول

الإطار النظرى والمفاهيمي

المقدمة :-

قبل التطرق إلى تناول موضوع الدراسة بالتحليل علينا أولاً أن نتناول المفاهيم التى تم الإعتماد عليها بشكل أساسي من خلال البحث فى الأصل اللغوى والإصطلاحى لها وعليه نتناول فى المبحث الأول مفاهيم المتغير المستقل، وفى المبحث الثانى مفاهيم المتغير التابع، وفى المبحث الثالث المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بمفاهيم كلاً من المتغير المستقل والمتغير التابع ، ثم نختم الفصل بشرح النظرية التى سيتم الإعتماد عليها فى الدراسة وهى نظرية الصراع.

المبحث الأول :- مفاهيم المتغير المستقل

العلمانية:-

لقد شاع مصطلح العلمانية على مستوى العالم بشكل ملحوظ بما فى ذلك الدول العربية والإسلامية، وأصبح واحداً من أهم المصطلحات فى الخطاب التحليلي الإجتماعى والسياسي والفلسفي الحديث فى الشرق والغرب على حد سواء، وذلك أن مصطلح العلمانية مصطلح خلافى فهو غير محدد المعانى والأبعاد والتضمنيات لذا سيتم التعريف بالمصطلح عن طريق البحث فى الأصل اللغوى للكلمة، بجانب محاولة تعريف العلمانية إصطلاحياً عن طريق طرح وجهات نظر بعض المفكرين الغربيين والعرب، إضافة إلى تتبع الأصل والتطور التاريخى للمصطلح.

التعريف اللغوى للعلمانية :-

كلمة علمانية ترجمة لكلمة "secularism" الإنجليزية التى لها نظائرها فى اللغات الاوروبية. والكلمة مشتقة من الكلمة الاتينية "saecculum" وتعنى " العصر" أو " الجيل" أو " القرن". فى لعصور الوسطى، كانت الكلمة تعنى " العالم" أو" الدنيا" مقابل الكنيسة ، وقد استُخدم المصطلح "secular" لأول مرة مع نهاية حرب الثلاثين عاماً (عام 1648) عند توقيع صلح وستفاليا

وبداية ظهور الول القومية (أى الدولة العلمانية) الحديثة، وهو التاريخ الذى يعتمده كثير من المؤرخين بداية لمولد العلمانية فى الغرب.[1]

التعريف الإصطلاحى للعلمانية:-[2]

يورد قاموس أكسفورد التعريفات التالية لمصطلح علمانى"secular":

- ينتمى للحياة الدنيا وأمورها (ويتميز فى ذلك عن حياة الكنيسة والدين)، أن الكلمة هنا تحمل مدلولاً نسبياً فهى تعنى " غير كهنوتى" و" غير ديني " و " غير مقدس" .
- فى مجال الأدب والفن، خصوصاً الموسيقى، تعنى الكلمة " غير معنى بخدمة الدين".
- فى مجال التعليم، تشير الكلمة إلى الموضوعات غير الدينية . ومن هنا فإن تعبير " مدرسة علمانية " يعنى مدرسة تعطى تعليماًغير دينياً.
- العلمانى هو من ينتمى إلى هذا العالم، الآنى المرئى، تمييزاً له عن العالم الأزلى والروحى، الآتى غير المرئى.

وهكذا فإن العلمانية، حسبما جاء فى قاموس أكسفورد هى " العقيدة التى تذهب إلى أن الأخلاق لابد أن تكون لصالح البشر فى هذة الحياة الدنيا، وإستبعاد كل الإعتبارات الأخرى المستمدة من الإيمان بالإله أو الحياة الأخرى".

ويقدم قاموس العالم الجديد لوبستر شرحاً للمادة نفسها :

- الروح الدينية، أو الإتجاهات الدنيوية، ونحو ذلك على الخصوص : نظام من المبادئ والتطبيقات يرفض أى شكل من أشكال الإيمان والعبادة.
- الإعتقاد بأن الدين وشئون الكنيسة، لا دخل لها فى شئون الدولة وخاصة التربية العامة.

[1] عبدالوهاب المسيري وعزيز العظمة،مرجع سابق، ص 11، 12.
[2] سارة حسن السيد، مرجع سابق، ص ص 19 22.

أما معجم لاروس الفرنسى فيعرف العلمانية بأنها فصل الكنسية عن الدولة، هذا التعريف يحصر مفهوم العلمانية فى آلية التعامل مع الدين المسيحي فحسب، وهذا هو جوهر العلمانية كما جسدتها وطبقتها الثورة الفرنسية من حيث تحجيم سلطة رجال الدين، وقصر دورهم على تسيير الأمور المتعلقه بالجانب الروحى فقط.

وفيما يتعلق بالتعريف المعجمى لمصطلح العلمانية فى العالم العربى، فقد ورد فى "محيد المحيط" لبطرس البستانى ما نصه " العالم بفتح اللام هو الخلق كله وما حواه الصادر عنه بطن الفلك، وكل صنف من أصناف الخلق عالم، ومنه العلمانى للعامى الذى ليس له بإكليريكى.

أما تعريف العلمانية عند بعض المفكرين العرب، فيري محمد أحمد خلف الله أن العلمانية هى " حركة فصل السلطة السياسية والتنفيذية عن السلطة الدينية، وليست فصل الدين عن الدولة ولا تمنع حركة الفصل هذة من أن تعمل السلطتان جنباً إلى جنب فى الحياة، وأن الواحدة منهما لن تحل محل الآخرى أو تلغيها، وإنما تعمل حرة مستقلة من غير أن تتأثر بالأخرى أو تؤثر فيها.

كما ذهب فؤاد زكريا إلى أن العلمانية هى " الدعوة إلى الفصل بين الدين والسياسة ". ويوضح موقفه بقوله " إن ما تريده العلمانية إن هو إلا إبعاد الدين عن ميدان التنظيم السياسي للمجتمع والإبقاء على هذا الميدان بشرياً بحتاً، تتصارع فيه جماعات لا يمكن لواحدة منها أن تزعم أنها الناطقة بلسان السماء فأساس المفاضله بين المواقف المختلفة يجب أن يكون العقل والمنطق والمقدرة على الإتيان بالحلول الواقعية الناجحة فأية دعوة إلى الإرتكاز على سند سماوى فى هذا الصراع إنما هو تضليل يخفى وراءه رغبة دفينه فى إلغاء شروط هذا الصراع أصلاً".

نشأة العلمانية :-

نشأت العلمانية فى الغرب كرد فعل لسلطة الكنيسة ورجال الدين المسيحي على مقدرات الأمور ودفعهم بالدين فى كل صغيرة وكبيرة من شئون الحياة وفضلاً عن ذلك فقد أذاقت الكنيسة ورجالها كل صاحب فكر سوء بالعذاب، فقد كانت محاكم التفتيش تعذب وترهب كل من يخالف آراء

الكنيسة آنذاك فى العلم أو فى الدين، ولذلك كان لظهور العلمانية فى الغرب مبرراتها الدينية الفكرية، النفسية، التاريخية، الواقعية.

ثم وفدت العلمانية إلى الشرق فى ظل الحرب العسكرية، وعبر فوهات مدافع البوارج الحربية ، ولإن كانت العلمانية فى الغرب نتائج ظروف ومعطيات محلية متدرجة عبر أزمنة متطاولة، فقد ظهرت فى الشرق كوافداً أجنبياً فى الرؤى والإيدلوجيات والبرامج، يطبق تحت تهديد السلاح وبالقسر والإكراه ، لأن الظروف التى نشأت فيها العلمانية وتكامل مفهومها عبر السنين تختلف إختلافاً جذرياً عن ظروف البلدان التى جلبت إليها جاهزة متكامله فى الجوانب الدينية والأخلاقية والإجتماعية والتاريخية والحضارية، فالشرط الحضارى الإجتماعى التاريخى الذى أدى إلى نجاح العلمانية فى الغرب مفقود فى البلاد الإسلامية، بل فيها النقيض الكامل للعلمانية، ولذلك كانت النتائج مختلفه تماماً، وحين نشأت الدول العربية الحديثة كانت عاله على الغربيين الذين كانوا حاضرين خلال الهيمنه الغربية فى المنطقة، ومن خلال المستشارين الغربيين أو من درسوا فى الغرب وإعتنقوا العلمانية، فكانت العلمانية فى أحسن الأحوال أحد المكونات الرئيسية للإدارة فى مرحلة تأسيسها، وهكذا بذرت بذور العلمانية على المستوى الرسمى قبل جلاء جيوش الإستعمار عن البلاد الإسلامية التى ابتليت بها.[1]

الدين :-

التعريف اللغوى للدين :-

على الرغم من أن كلمة الدين فى العربية تقابلها religion فى الفرنسية الا أن معظم الدراسات أرجعت اشتقاق هذة الكلمة إلى المصدر اللاتيني، وكأن لا وجود لهذه اللفظة إلا في الحضن اللاتيني، وأغلب ماتحيل إليه هذة البحوث والدراسات هو ما ذهب اليه دى لاجراسى De La Grasserie الذى جعل كلمة religion مشتقه من الفعل اللاتيني Religare أى Relierوالتي تعني في العربية ربط أو أوثق.أو ماذهب إليه روجيه باستيد وغيره من إعتبار كلمة

[1]داليا احمد عاصم، مرجع سابق، ص 17.

Religionترجع أصلا إلى الفعل اللاتيني Religereبمعنى العبادة المصحوبة بالرهبة والخشية والإحترام.[1]

التعريف الإصطلاحى للدين:-

لا يوجد للدين تعريف واضح وثابت هناك العديد من التعاريف للدين، وتتناحرجميعها على محاولة أشمل وأدق تعريف لكن فى النهاية مثل هذا الموضوع يخضع لإيمان الشخص الذى يضع التعريف وبالتالى يصعب وضع تعريف يرضى جميع الناس. فالدين يتناول واحدة من أقدم نقاط النقاش على الأرض، وفى القدم كان النقاش يتناول شكل وطبيعة الإله الذى يجب أن يعبد، أما فى العصر الحديث فيتركز النقاش أساساً حول : وجود أو عدم وجود إله خالق تتوجب عبادته [2].
لذلك نجد من يحاول تعريف الدين من منطلق إيمانى، روحانى، يقينى، أو من منطلق إلحادى، أو من منطلق عقلانى يحاول دراسة الدين كظاهرة إجتماعية أو نفسية أو فلسفية . علماء الإجتماع وعلماء الإنسان ينظرون إلى الدين على أنه مجموعة مجرده من القيم والمثل والخبرات التى تتطور ضمن المنظومة الثقافية للجامعة البشرية. فالدين البدائى كان من الصعب تمميزه بنظرهم عن العادات الإجتماعية الثقافية التى تستقر فى المجتمع لتشكل البعد الروحى له [3]
أما الدين بالنسبه لعلماء الدين هو الوعى والإدراك بأن الوجود والعالم تم إيجاده بشكل غير طبيعي عن طريق ذات فوق – طبيعية تدعى الإله أو الخالق أو الرب.

نشأة الدين:-

وضعت نظريات عدة لتفسير نشأة الدين، وقد تناول بعض الباحثين عند الكلام عن هذة النشأة، التلاحم بين التنظيم الديني والتنظيم المجتمعى متساءلين هل فجر التنظيمين واحد، بمعنى أن الدين والمجتمع سارا فى ركب البشرية من مهدها، أو أن الإنسان عاش فترة من الزمن إنعدام فيها

[1] فضيل حضرى، **مستويات الدين وأشكال التدين**، الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، 2011.
[2] داليا أحمد عاصم، مرجع سابق، ص28.
[3] James w. dow, **a recent overview :A scientific definition of religion**, 2/3/2006, http://www.anpere.net/2007/2.pdf, 4/12/2016.

لديه كل إعتقاد دينى، والواقع أن الدين قد سار مع البشرية جنباً إلى جنب، ويمكننا أن نستدل على ذلك من تتبع تاريخ البشرية الموغل فى القديم وفى ملاحظة المجتمعات البدائية المعاصرة، فقدماء المصريين إختلطت حضارتهم بالتدين وبالإيمان بوجود قوة أعلى من قوه البش، وبالرغم من إغراقهم فى الشرك، الإ أن واحداً من فراعينهم وهو إخناتون هب يدعو إلى نوع من التوحيد، أما الفرس فقد كانوا فى غامر تاريخهم يدينون بديانه تنادى بوجود الهين أحدهما يختص بالخير والآخر بالشر. وقد كان للدين نصيب كبير فى تراث الإغريق، ويبدو لنا ذلك واضحاً عند عدد من فلاسفتهم كأرسطو وأفلاطون وغيرهم، ولا تزال آثار المعابد الرومانية شاهدة على معتقداتها الدينية قبل دخول روما فى المسيحية . كما أن المجتمعات البدائية المعاصرة والتى تعد بمثابة معمل سحيق فى القدم لبعض الظواهر والتجارب المجتمعية مازالت متمسكه بعقائد دينيه تعود إلى العصر الحجرى كالتوتمية أو الأرواحية مثلاً.[1]

[1]مهدى محمد القصاص، **علم الإجتماع الدينى**، جامعة المنصورة، كلية الآداب،2008.

المبحث الثانى:- مفاهيم المتغير التابع

الأحزاب السياسية :- [1]

[1]فضلون آمال،مرجع سابق، ص50

تعددت التعاريف التي تناولت الأحزاب السياسية من حيث المنطلقات السياسية والمراحل التاريخية المتعددة للكتابات السياسية التي تناولت الدراسة والبحث في ميدان الأحزاب السياسية ، فمنها من ركز على الجانب التنظيمي أو الإيديولوجي و أخرى جمعت بين مختلف جوانب الظاهرة الحزبية.

التعريف اللغوي للأحزاب السياسية جاء في مختار الصحاح "حزب الرجل أصحابه " ،والحزب يعني الطائفةأوالجماعة من الناسوكل قوم تشابكت قلوبهم و أعمالهم وان لم يلق بعضهم بعضاً ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا إنطلاقاً من المعنى اللغوي نرى أن كلمة حزب تفيد الجمع من الناس وهو ما يدل على إعتياد على شيء ما.

غير أن هذه التعاريف اللغوية لا تقدم لنا تصوراً كاملاً عن الأحزاب السياسية، لان أصل الكلمة و إشتقاقها اللغويلا تشير إلى السياسة و النظام السياسي والحكم و كل ما تقوم به الأحزاب السياسية من أهداف، نشاطات، أدوار فردية أو جماعية في مجريات الحياة السياسية العامة،ممايحيلنا إلى تناول التعريف الإصطلاحي للأحزاب السياسية

التعريف الإصطلاحي للأحزاب السياسية

تعرف المعاجم و الموسوعات السياسية الأحزاب السياسية كما يلي:

الموسوعة السياسية : " الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الإتجاه الواحد، النظرة المتماثلة و المبادئ المشتركة ، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون يبعضهم وفقاً لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحددعلاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم.

أما معجم العلوم السياسية و المؤسسات السياسيةيعرف الأحزاب السياسية على أنها " جماعات دائمةومنظمةيتجمع أعضائها من أجل مشروع سياسي مشترك ومصالح موحدة

في إطار الديمقراطية التمثيلية، هدفهم هو الوصول إلى السلطة والحصول عليها من خلال طريقة دستورية، وليس من خلال التزويرالإنتخابى ".

إضافة إلى هذه التعاريف تقدم أيضاً مختلف مدارس الفكر السياسية تعريف للأحزاب السياسية إنطلاقا من نظرتها وتحليلها لمختلف ظواهر الحياة السياسية وكل الظواهرالأخرى التي لهاعلاقة بها و تتفاعل معها في إطار النظام الكلي.

مفهوم الحزب السياسي في الفكر السياسي الليبرالى

إختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم الحزب في الفكر الليبرالى من التركيز على الجانب التنظيمي ،الإيديولوجي أوكليهما

1. من حيث التركيز على الجانب التنظيمي

يعتبر موريس دو فرجيهMaurice Duverger أن الحزب السياسى هو تنظيم في المقام الأول، ليس جماعة بل مجموعة من الجماعات وإتحاد لمجموعات صغيرة موزعة عبر الدولة، فروع ، لجان، جمعيات محلية مرتبطة من خلال قوانين منظمة.

كما عرف جان ماري دانكان الحزب السياسى بأنه "مجموعة منظمة تبحث عن الدعم الشعبي و تختلف بشكل واضح عن جماعات المصالح.

يقترب جوزيف لابالومبرا ووينرمن التعريفين السابقين في رؤيتهما للحزب السياسي من حيث كونه تنظيم رسمي هدفه الرئيس هو وضع أشخاص في المناصب العامة، و الإحتفاظ بها بحيث يهيمنون وحدهم أو بالائتلاف مع غيرهم في إدارة الحكم الذي يتولى صياغة و تنفيذ السياسات العامة وعلى ضوء ذلك يحددان أربعة عناصر لمفهوم الحزب السياسي

1. إستمرارية التنظيم :أي أنه تنظيم لا يتوقف وجوده بتوقف أو موت القادة الحاليين له.
2. منظمة ظاهرة و ممتدة إلى المستوى المحلي : أي أنها تتوفر على إتصالات داخلية ومنظمة وعلاقات أخرى على المستوى المحلى و الوطني.
3. توفر الإرادة لدى القادة للحصول و الحفاظ على سلطة القرار فردياً أو إئتلافيا على المستوى المحلي و الوطني عوضاً على التأثير في ممارسة السلطة فقط.

4. إهتمام التنظيم بتجميع الأنصاروالمؤيدين أثناء الانتخابات و المناسبات الأخرى للحصول على التأييد الشعبي.

2. من حيث التركيز على الجانب الايديولوجي

يعرف ادموند بيرك Edmund Burke الحزب السياسي كما يلي " جماعة منظمة من الرجال متحدة للعمل المشترك لخدمة المصلحة الوطنية حسب المبدأ المتفق عليه " ، بينما جون جيكال و أندري هوريو يقدمان التعريف التالتى للحزب السياسي " هو تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي يهدف للوصول إلى السلطة بغية تحقيق سياسة معينة ".

ويعرف جورج بيردو الحزب السياسي بأنه " هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية يعملون على إنتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة ".

ركزت بعض من التعاريف السابقة على خاصية التنظيم في الحزب السياسي ومسألة التوزيع والإنتشار و عدم التمركز في منطقة واحدة، بينما ركزت الأخرىعلى الجانب الأيديولوجي وعلى وجوب إلتفاف أعضاء الحزب الواحد حول مبادئ سياسية، أفكار، إتجاه سياسي متفق عليه و هو ما يدل على الجانب الإيديولوجي الذي تركز عليه هذه التعاريف بإعتباره فكراً يستقطب عدداً من أفراد الشعب للإنضمام إلى الحزب أوتأييده في الإنتخابات وتوفير النفقات اللازمة للصرف على أنشطته الحزبية المختلفة وعمل الدعاية اللازمة لخوض الحياة السياسية و الإنتخابات.فكل من الجانب الإيديولوجي والجانب التنظيمىهما عنصران مهمان في بنية أي حزب سياسي لأنهما يكونان بطاقة هوية الحزب السياسي.

مفهوم الحزب السياسي في الفكر السياسي الماركسي

يرتبط تعريف الحزب السياسي في الفكر الماركسي بالإطار الشامل للإيديولوجية الماركسية والتعبير عن مصالح طبقة إجتماعية معينة، وأحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع من أجل الإستحواذ على السلطة، إذ يقوم الحزب بدور طليعي يعكس بشكل أساسي خدمة الأهداف الإشتراكية التي يقررها الحزب فتمتثل لإرادته على إعتبارها ضمان للوحدة الاشتراكية و السياسية الصلبة لكل مجتمع، و التطور الهادف المتكافئ لكل عناصر البناء الإشتراكي.ويعرف الحزب السياسي في الفكر الماركسي على أنه :تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطاًبطبقة معينة، يعبر عن مصالحها و يقودها في الصراع الطبقي .

مفهوم الحزب السياسي في الفكر السياسي العربي

تقترب تعاريف الأحزاب السياسية في الفكر العربي من الفكراللليبرالى والإشتراكي من بين أبرزالتعاريف نجد تعريف سليمان الطماوي جماعة متحدة ": من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين".

أما أسامة الغزالي يعرف الحزب السياسي على أنه " إتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي و المحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى إجتماعية محددة، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثيرعليها، بواسطة أنشطة متعددة ، خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة ".

المبحث الثالث المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بمفاهيم كلاً من المتغير المستقل والمتغير التابع

الأيديولوجية:-

تعد الأيديولوجية أحد عناصر التماسك الهامة داخل الحركة الإسلامية وكلما قويت أيديولوجية حركة ما، كلما إستطاعت تلك الحركة تجميع أكبر قدر من الأعضاء، وإحداث ترابط فكرى بينهم، والأيديولوجية من هذا المنظور تتضمن ثلاث عناصر

أولها : وصف الحاضر وتحليله.

ثانيها : صورة معينه للمثل الأعلى السياسي والإجتماعى المنشود.

ثالثها : الأداة أو الوسيلة التى تسمح بالإنتقال من المجتمع الحاضر إلى المجتمع الذى تسعى إليه.[1]

ويقدم البناء الفكرى للحركة المعايير والقيم . ويقصد بالمعايير القواعد المثلى للسلوك الذى يلتزم به الأعضاء . أما القيم فتشتمل على البرنامج والأيديولوجية. والبرنامج هو خطة التغيير، وتشخيص الوضع الإجتماعى الذى تريد الحركة تحقيقه، أما الأيديولوجية فهي الإطار الفكرى الذى يبررالبرنامج وإستراتيجية الحركة، وعادة ما تشتمل على إعادة تفسير التاريخ والدعوة المثالية بأن نجاح الحركة ممكن وإسقاط نزعات الفشل، وربط الناس بالحركة.2

وتنبثق الأيديولوجية من المشاعر التى تثيرها لدى الطاقة الإنسانية التى تحررها والعمل الذى تحثها عليه، وبذلك فإن الأيديولوجية تستهدف مباشرة التأثير على السلوك السياسي. فتتحول الأفكار من التجريد الفكرى لتصبح أداة إجتماعية نشطة أى أيديولوجية، وتطبق على مواقف محددة وتصبح أساساً للحركة.وبهذة الصفة تلحق الأيديولوجيات بكيانات سياسية معينه مثل : حركات منظمة، جماعات أحزاب سياسية.

إنها مذاهب تستهدف كسب الإيمان بها وتجعل الناس يقبلون أو يرفضون قدرهم السياسي ويحشدون جنودهم للدفاع عن النظام القائم أو الثورة عليه .3

وعلية فإن أيديولوجية حركة ما، تتضمن أهداف الحركة وغرضها ووعودها والإنتقادات الموجهه للبناء الموجود الذى تهاجمه الحركة. وكذلك تضطلع الأيديولوجية بمهمه تبرير أهداف الحركة وسلوكيتها السياسية والإجتماعية، وترسم كذلك الأساليب والوسائل التى تنتهجها الحركة فى تفاعلاتها داخل المجتمع.

---

[1] هاله مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص54،55،56.

[2] عبدالعاطى محمد، **نحو تعريف للحركة الإسلامية**، مركز الدراسات الآسيوية، 1996، ص11.

[3] هالة مصطفى، مرجع سابق، ص 54.

الإستراتيجية:-

تعرف الإستراتيجية بأنها ذلك الإطار العام والخطوط العريضة التى يتم رسمها من أجل تحقيق أهداف معينه، أوالإنتقال من حالة إلى أخرى، وهى تساعد على تحقيق الأهداف الكبرى والمعالم الرئيسية. وهى لا تهتم كثيراً بالتفاصيل والجزئيات بل تركزعلى الأطرالعامة، وهو ما يميزها عن التكتيك الذى الذى غالباً ما يكون أكثر تعقيداً ويركزعلى التفاصيل التى من شأنها أن تنزل بخطوط إستراتيجية 1 .

وماتقصدهالدراسة من الإستراتيجية هو مجموعة الأساليب التى إرتأت الحركات الإسلامية إنتهاجها لصياغة او إعادة صياغة المجتمع والدولة وتشكيلها وفقاً لها. كذلك الآليات التى تعتمد عليها الحركات الإسلامية لتفعيل دورها فى المجتمع، وتحقيق نشر أفكارها بين قطاعات كبيرة من المجتمع

وستحاول الباحثه التطرق إلى موضوع الدراسة من خلال تطبيق :

نظرية الصراع :-

وتركز هذه النظرية على العلاقات بين القوى الإجتماعية والمؤسسات السياسية، فظاهرة الصراع عبارة عن تفاعل إجتماعى بين أطراف لها علاقات متداخلة وتسعى لتحقيق غاياتها وفق مفاهيم غير متناسقة، مع محاولة كل طرف السيطرة على الوضع، وتفسر نظرية الصراع التوترات والقضايا فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات، وجميعها تقاوم للحفاظ على وضعها الإجتماعى و الإقتصادى وعلى إعتبار أن الصراع ظاهرة طبيعية فى حياة الإنسان والمؤسسات المختلفة .

[1]أحمد حسين حسانين، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى: دراسة فى إستراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى**، رسالة ماجيستير (جامعة عين شمس : كلية الآداب، 1999).

الفصل الثانى

الدين والعلمانية فى تركيا

مقدمة :-

لا يستطيع أى باحث دراسة صراع معين دون التطرق إلى أطرف هذا الصراع ومعرفه دوافعهم وأهدافهم والقضايا التى يتبناها كل منهم، فقد مر 93 عاماً على تطبيق العلمانية فى تركيا وإختلفت الآراء كثيراً حول تعريفها، وفقاً لتوجهات ورؤى وبيئة مقدميها أو معارضيها ومن ثم كان لابد من دراسة العلمانية التركية وفهم نشأتها وتطور مراحلها، كذلك الحال بالنسبة للأحزاب السياسية فقد شكلت الأحزاب الإسلامية فى تركيا جدلاً لا يتوقف، يشبه إلى حد كبير الجدل بشأن العلمانية فى تركيا وإتسمت تلك الأحزاب بالتنوع وتعدد المنابت الإجتماعية والسياسية، والمرور بعدة مراحل، إختلفت فيها الأدواروالآليات، ولعل السمة المشتركة لجميع هذة الأحزاب، هي أنها بدأت على أساس أنها أحزاب تطالب بالمدنية وحقوق الإنسان وتلتزم الديمقراطية وإنتهت إلى قوى تمثل الإسلام السياسي وتنشد السلطة والتغيير الإيديولوجي.

الى أن جاء حزب العدالة والتنمية ، وأكد عدم معارضته للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما أيد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وإستطاع الوصول للحكم، والتصدى لمحاولة الإنقلاب التى نفذتها بعض عناصر المؤسسة العسكرية ضده، مما جعل هذة الظاهرة فريدة من نوعها وتستحق الدراسة، ودفع الباحثة إلى تتبع نشأة الأحزاب الإسلامية فى تركيا بداية من جمعية الإتحاد والترقى وإنتهاء بحزب العدالة والتنمية .

المبحث الأول : فهم العلمانية التركية نشأتها وأهم رموزها

لقد تأسست الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذى عمل على ترسيخ دعائم العلمانية على كل صعيد. والعلمانية أنواع، منها ما يهاجم الدين ويأخذ منه موقفاً سلبياً، ومنها ما يأخذ منه موقف الحياد، ومنها ما يؤمن بالمساواة بين جميع الناس. إلا أنّ مجمل أنواع العلمانية لها شرطان أساسيان إن تمّ الإخلال بأيّ منهما فقدت العلمانية جوهرها وأساس وجودها. الأول يقوم على فصل الدين عن الدولة من خلال عدم تدخل المؤسّسة الدينية بالشؤون

السياسية، كما عدم تدخل الدولة والسلطة بالشؤون الدينية. بينما الثاني يقوم على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس ديني أو طائفي أو إثني.

الإ أن تركيا إتجهت إلى الإلحاد والعداء للدين من ناحية، والتفريط بالشرطين الضامنين لأي علمانية ناجحة من ناحية أخرى، فمصطفى كمال أتاتورك إتجه إلى تحديث تركيا على النمط الغربى وقام بفصل تركيا حاضرها عن ماضيها، فألغى الخلافة في نفس العام، ثم ألغى كل المدارس والمعاهد الدينية ووحّد التعليم وجعله مختلطاً. كما أقر برلمانه قوانين مدنية وجنائية جديدة مستوحاة من القوانين الأوروبية، وألغى الشريعة الإسلامية وأقرّ المساواة بين الرجال والنساء، ومنعهما من إرتداء الأزياء الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، منعت الدولة "الأتاتوركية" الآذان وترجمت القرآن وحلّت الطرق الصوفية والروابط الإسلامية. ثم ألغت، في العام 1928، الإسلام كدين للدولة بعد أن استبدلت التقويم الإسلامي بالتقويم الغريغوري وجعلت من يوم الأحد يوماً للعطلة بدلاً من يوم الجمعة [1].

وفي أول إنتخابات تعدّدية في تاريخ تركيا عام 1950، حصل "الحزب الديمقراطي" علىالأكثرية فى البرلمان، وبدأ بقيادة رئيسه ورئيس الحكومة "عدنان مندريس"، يُعيد الدين ورموزه إلى الحياة التركية العامة. حيث سمح بإقامة الآذان باللغة العربية، وبتلاوة القرآن عبر الراديو الرسمي، وأعطى مدارس "إمام–خطيب" الدينية رخصاً قانونية وإهتم بإعمار المساجد، كما شجع الطرق الدينية على العودة إلى الحياة الإجتماعية.الا أن ذلك بطبيعة الحال لم يرق إلى الجيش التركى الذى قام بإنقلاب دموى على الحكومة عام 1960 وقام بشنق مندريس مع بعض من وزرائه، ثم توالتالإنقلابات العسكرية بعد ذلك خلال أعوام 1971 و1980 و1997بإسم المحافظة على علمانية الدولة، وبذلك فإن الجيش على مدى عقود متتالية قد عمل على منع أى نفوذ إسلامى حقيقي داخل مؤسسات الدولة.

[1] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص78-69.

وعلى الرغم من أن تلك الإنقلابات كانت موجهه ضد تيارالإسلام السياسي الا أنها ساهمت فى تقويته وذلك يرجع لعدة عوامل منها :

- قيام الجيش بإضعاف تيار اليسار التركى بشكل كبير خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فاستفاد تيار الإسلام السياسي من غياب ممثلي اليسار وبالتالى زادت شعبيته.
- تميزت السياسة التى مارسها الحكام العلمانيون والجيش بالتناقض، فقامت على محاربة وقمع الإسلام السياسى من ناحية، والسماح بتوطيد مكانة الرموز الدينية في المجتمع لتحصل السلطة على المزيد من الشرعية وعدم الظهور كمعادية للدين من ناحية أخرى. فبعد تولى عصمت اينونو الحكم بعد وفاة أتاتورك عام 1938، كان على تركيا أن تحسم بعض القرارات فى ظل الحرب الباردة والنظام ثنائى القطبية ومن الطبيعى أن تنحاز تركيا إلى المعسكر الغربى ضد المعسكر الشيوعى، وأن تنسجم مع قيمه ومبادئه، فأجريت أول إنتخابات تعددية عام 1945 ونجح فيها حزب الشعب الجمهورى حزب أتاتورك، لكن فى عام 1950 سقط الحزب الحاكم فى الإنتخابات سقوطاً مدوياً، ونجح حزب منشق عنه وهو الحزب الديمقراطى بأغلبية ساحقة، هذا الحزب تم تأسيسه نتيجة للشعور بالفراغ الدينى الذى خلفته ممارسات الكمالية فى عهد أتاتورك وأظهرت قيادة الحزب نفسها مدافعه عن الفئات الإجتماعية التى حُرمت من حقها فى تحصيل أبنائها تربية دينية معقولة، عندئذ أدرك حزب الجمهورى الشعبى أن لا مناص من توظيف الدين ليبقى فى السلطة، فحمل ملصق حملته الإنتخابية عام 1946 صورتين لإمرأتين إحداهما سافرة والأخرى محجبة، ووصف إينونو فى مؤتمر حزبه، الدين بأنه غذاء روحى وأتبع ذلك بسلسلة إجراءات عملية مثل إدخال الدين فى المدارس، وفتح دورات لتخريج الأئمة والخطباء، والسماح بإقامة بعض الإحتفالات الدينية، وبذلك صار التنافس بين الأحزاب العلمانية فى الإنتخابات يعتمد على إستغلال المشاعر الدينية وسبيل حشد الأصوات والوصول إلى

الحكم، وكذلك فإن السماح بدور الدين فى الحياة التركية يرتبط إلى علاقة تركيا الوثيقة مع المسار الغربى وتصديها للخطر الشيوعى والخطر الكردى الإنفصالى.[1]

والغريب أن الجيش التركى نفسه لم يكن يتحرج من توظيف الدين للوصول إلى السلطة، فبرغم أن العسكر قادوا إنقلابهم عامى 1960،1971،1980 تحت شعار حماية العلمانية، إلا أنهم لايترددون فى إستغلال الدين إذا كان ذلك يحفظ دورهم فى السياسة وفى السلطة، فبعد إنقلاب عام 1980 قرر كنعان افرين وضع مادة التعليم الدينى فى الدستور كمادة إلزامية بعدما كانت إختيارية ، وكان يستشهد فى خطبه أمام الناس بالآيات القرآنية.وفى عهده تبلور بوضوح " الطرح التركى – الإسلامى " الذى ظهر فى سبعينيات القرن الماضى لمواجهه اليسار والحركات الإنفصالية وفى الخطة الخمسية التى أقرها النظام العسكرى عام 1983 عهد إلى المؤسسة الدينية بدور كبير من أجل حماية الدولة وصيانة الوحدة الوطنية وأصبح ينظر إلى الدين لا بإعتباره مذهباً ينظم العبادات بل ضرورة إجتماعية .وهكذا كان التطرف سمة العلمانية الكمالية، فإما أن تصل إلى درجة التحالف مع الإسلاميين أو تصل إلى درجة إنتهاك حتى الحريات الشخصية [2]

- والعامل الثالث يتمثل فى نشاط الإسلام السياسي ذاته وقوته.
- ويبقى الدور القمعي للجيش، هوالسبب الأساسي في نفور الناس من العلمانية التركية، بعد أن تمثلت سياستها فى القمع والإستبداد من أجل الإستئثار بالسلطة.

[1]طارق دحروج، **الإنتخابات التركية معطيات جديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، ص176.

[2]الصفصافي أحمد المرسى، **الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة،"** رسالة دكتوراة"، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 1987،ص205 و مابعدها.

المبحث الثانى : الأحزاب الإسلامية التركية نشأتها وأهم رموزها

أولاً – جذور الأحزاب السياسية في تركيا:–

تعتبر جمعية الإتحاد والترقي أهم الأحزاب أو بالتحديد الجمعيات التي ساعدت علي إنهيار الدولة العثمانية وإستولت على الحكم بعد ذلك، وبعد يناير 1913 إجتمعت الهيئة العامة للإتحاد والترقي، وقررت تحويلها من جمعية سرية إلي حزب سياسي إستطاع أن يحتفظ بالسلطة حتى عام 1918.[1]

وتتوالى الأحداث بعد ذلك وتسقط الدولة العثمانية لتحل محلها تركيا الحديثة تحت قيادة مصطفى كمال أتاتورك، وفي أكتوبر عام 1923م أعلن أتاتورك إلغاء الخلافة وإقامة الجمهورية التركية، وجعل عاصمتها أنقرة بدلاً من إسطنبول التي كانت عاصمة الخلافة العثمانية، شكل أتاتورك أول حزب سياسي عام 1923م، وهو حزب الشعب الجمهوري، والذي ظل في الحكم حتى بعد وفاة أتاتورك، فخلفه نائبه عصمت إينونو، الذي سار على نهج أتاتورك لكن مع بعض التعديلات، فقد سمح عصمت إينو رئيس الجمهورية بحرية إنشاء الأحزاب، مما ساهم فى تشكيل جبهات معارضه ضد حكم حزب الشعب الجمهورى وأصبح عدنان مندريس الشخصية التركية الأبرز في منتصف القرن الماضي، فبعد إنشقاقه عن حزب الشعب الجمهورى هو وجلال بيار وفؤاد كوبرولو، ورفيق قوارالتان، قاموا بإعلان تشكيل الحزب الديمقراطى بزعامه عدنان مندريس،

[1] صبرى توفيق همام، **الأحزاب السياسية والدينية فى تركيا**، مجلة الديمقراطية، 2016/10/12، ص1.

ثم شارك الحزب الجديد في الإنتخابات العامة عام 1946 وحصل على 62 مقعداً فقط، ثم شارك في إنتخابات عام ليفوز بأغلبية ساحقة 1950.[1]

وقام عدنان مندريس بتشكيل أول حكومة برلمانية منتخبة من الشعب التركي، مع وجود منافس حزبي آخر هو حزب الشعب الجمهوري ، بدأ مندريس بتخفيف الإجراءات العلمانية، وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة، وفتح أول معهد ديني عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن الكريم.لكن مندريس لم يعلن في أي من هذه الإجراءات أنه كان إسلامياً أو مؤيداً للإسلاميين، ومن دون أن يدرك كان يضع أولى لبنات مشروع "الإسلام السياسي" في البلاد وإستغلال الدين كوسيلة للحكم بالرغم من أنه سار في السياسة الخارجية على نهج أتاتورك، وعلى الرغم من أن فترة حكم عدنان مندريس حققت نجاحاً إجتماعياً ومصالحة وطنية مع حضارة الشعب التركي، ونجاحاً إقتصادياً ملموساً، الإ أنه فى عام 1960تحرك الجيش التركي ليقوم بأول إنقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، وتم وقف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار مع عدد من الوزراء، وبعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة فيما حكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بلاتقان، وكانت التهمة إعتزامهم قلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية، وتأسيس تيار يستغل الدين كاد أن يطيح بعلمانية أتاتورك.2

إستؤنفت الحياة السياسية الحزبية من جديد بعد إقرار دستور تركي جديد عام1961، و تم إجراء انتخابات تشريعية عامة فى نفس العام شكّل فيها حزب الشعب الجمهوري حكومة ائتلافية برئاسة عصمت إينونو. وفي انتخابات1966، حصل حزب العدالة، والذي يعتبر امتدادًا للحزب الديمقراطي على أغلبية مقاعد البرلمان بزعامة سليمان ديميريل.لكن إنقلاباً عسكرياً حدث

---

[1]منه الله جمال، قصة السلطة فى تركيا من أتاتورك حتى أردوغان، **ساسة بوست**،2014/8/11، متاح على : http://www.sasapost.com/turkeys_regimes_story/، 2016/12/10.

[2]تجديد حياة الأحزاب السياسية فى تركيا، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 2016/6/11، متاح على :http://rawabetcenter.com/archives/27981، 2016/12/10.

عام1971أطاح بحكومة سليمان ديميريل بعد أن شهدت البلاد فوضى كبيرة من الحركات الشيوعية وقتالها مع القوميين وقم بتشكيل حكومة إنتقالية، في إنتخابات عام 1973، حصل حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد على أغلبية الأصوات، وتشكلت حكومة إئتلافية برئاسة أجاويد بين حزب الشعب الجمهوري وحزب السلامة الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان، وفي إنتخابات 1977 حصل أجاويد على أغلبية الأصوات أيضًا لكنه لم يتمكن من التفرد بالحكم، فشكل حكومة إئتلافية مع سليمان ديميريل.وعادت الفوضى مرة أخرى للبلاد، وفقدت الحكومة الإئتلافية سيطرتها على الأحداث، لتعود القوات المسلحة بإنقلاب جديد عام 1980، لتعلن تسلمها قيادة البلاد برئاسة كنعان أوفرين، وإعلان حالة الطواريء وحل الحكومة والأحزاب السياسية، والقبض على كافة زعماء الأحزاب والنواب.ولم يتم السماح بنشاط الأحزاب مرة أخرى إلا عام 1983 حيث تولى رجل الإقتصاد الليبرالي تورغوت أوزال المتحدر من عائلة محافظة رئاسة الوزراء بالأغلبية والتى مكنته بعد ذلك من تولى رئاسة الجمهورية، كان أوزال أول رئيس مدني يتولى منصب رئيس الجمهوية، وفى عهده توسعت المدارس الإسلامية ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام بتأسيسهم عدداً من الصحف ودور النشر ومحطات الإذاعة كما تم السماح لقادة الأحزاب القديمة مثل أربكان بالعودة للعمل السياسي من خلال حزب الرفاه الوطنى فضم في قياداته إسلاميين، إلا أنه لم ينفِ التزامه بالعلمانية الغربية[1]

بعد الوفاة المفاجئة لتورغوت أوزال، ظهرالإسلاميين كقوة نجحت في دخول البرلمان وتجاوز الـ10٪، حيث حصل حزب الرفاه على حوالي 17٪ في إنتخابات 1991 ليحل رابعًا، ثم يحقق المفاجأة عام 1995 بخروجه بالمركز الأول، تاركًا المركز الثاني لحزب الوطن الأم بقيادة يلماز، ثم الثالث لحزب الطريق القويم بقيادة السياسية تانصو تشيللر، خليفة دميريل بعد أن إتجه الأخير للرئاسة، في حين تراجع اليسار تمامًا بقيادة أجاويد، ليتم تشكيل حكومة إئتلافية بين أربكان وتشيللر ترأس فيها الأول الحكومة وأصبحت الأخيرة نائبة له. بطبيعة الحال، لم تتل حكومة أربكان رضا الجيش، والذي إستمر تأثيره بشكل ناعم في الساحة السياسية، ليُصدر مجلس الأمن

[1]صبرى توفيق همام، مرجع سابق، ص3.

القومي مذكرة عام 1997 ويُجبر أربكان على توقيعها، والتي تضمنت قرارات بإغلاق الكثير من المدارس الدينية التي افتُتِحت تحت رئاسته للحكومة، وإلغاء بعض الطرق الصوفية، وهي مذكرة دفعته في النهاية للإستقالة، ثم حل الحزب من جانب المحكمة الدستورية بحجة تقويضه لأسس الجمهورية العلمانية، ليتم تأسيس حزب الفضيلة خلفًا له برئاسة رجائي قوطان بعد حظر أربكان من ممارسة السياسة.[1]

مجدداً، عاد أربكان وأسس حزباً جديداً باسم الفضيلة، وتعرض هو الآخر للحظرسنه 2000 وما هو معروف في الأوساط التركية الإسلامية أن أربكان يقود حزبه كسلطان عثماني، وأنه يصر على إدارة شؤون الحزب كافة، صغيرها وكبيرها، حتى أثناء الفترات التي منع فيها من ممارسة العمل السياسي، وهنا بالذات بدأت التشققات في الظهور داخل حزب أربكان وفي صفوف أتباعه.وكان رجب طيب أردوغان قيادياً بارزاً فى الحزب وما إن صدر قرار حظر الحزب حتى أعلن أردوغان ومجموعة من رفاقه رغبتهم في تأسيس حزب جديد هو حزب العدالة والتنمية – المستمر فى الحكم حتى الآن – ليخرج بعد عام من تأسيسه منتصراً في الإنتخابات ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.2

---

[1] نهى خالد، من أتاتورك إلى أردوغان: اللحظة الفارقة، **عين على تركيا**،2015/6/1، متاح على http://www.turkpress.co/node/9036، 2016/12/10.

[2] "حزب العدالة والتنمية"، **الجزيرة**، 2004/10/3، متاح على : http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2618b61c-4f04-4bef-b997-e8946055062f، 2016/12/10.

المستخلص :-

لقد تأسست الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، الذى عمل على ترسيخ دعائم العلمانية على كل صعيد، ثم جاءت الإنتخابات التعدّدية في عام 1950، وحصل "الحزب الديمقراطي" على الأكثرية فى البرلمان، وبدأ بقيادة رئيسه ورئيس الحكومة "عدنان مندريس"، يُعيد الدين ورموزه إلى الحياة التركية العامة، الا أن ذلك بطبيعة الحال لم يرق إلى الجيش التركى الذى قام بإنقلاب دموى على الحكومة عام 1960

، ثم توالت الإنقلابات العسكرية بعد ذلك خلال أعوام 1971 و1980 1997،.. إلخ بإسم المحافظة على علمانية الدولة، وبذلك فإن الجيش على مدى عقود متتالية قد عمل على منع أى نفوذ إسلامى حقيقي داخل مؤسسات الدولة. إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية وإستطاع الفوز بالإنتخابات وتشكيل حكومة بمفرده والتصدى لمحاولة الإنقلاب التى شُكلت ضده فى يوليو 2016.

ويمكننا من خلال هذا العرض التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:-

- أن محاولة الإنقلاب التى تمت ضد حزب العدالة والتنمية مكنته من تحقيق أهداف تتعلق بإزالة عدد ممن لا يرغب بهم أردوغان فى السلطة، والإتجاه إلى إقامة عدد من التعديلات الدستورية وبالتالى ترسيخ أقدام الحزب فى الحكم، مما مادفع البعض إلى إتهامه بتخطيط هذا الإنقلاب المصطنع.

- يمكننا إسناد إستمرار حزب العدالة والتنمية فى الحكم إلى إدراك المؤسسة العسكرية لضرورة أن تصبح تركيا دولة صناعة القرار فيها تتم داخل المؤسسات السياسية بعيداً عن سطوة العسكر وتدخلهم فى الحياة السياسية وإعتبارهم قوامين بالمصلحة العليا للبلاد دون غيرهم.

- إن حزب العدالة والتنمية لا يزال لديه القدرة على الفوز بالأغلبية رغم ما تعرض له في الفترة الأخيرة من أزمات ومحاولة إنقلاب وذلك لعدة أسباب من بينها، غياب البديل

الملائم سواء على مستوى الأحزاب أو القيادات لتوجيه الأصواتإليه كنوع من التصويت العقابي ضد العدالة والتنمية، إستمرار الإنجازات المتوالية للحزب خاصة على المستوى الإقتصادى.

الفصل الثالث

قضايا الصراع الدينى العلمانى والتنافس الحزبى بتركيا

مقدمة :-

هناك العديد من القضايا الشائكة والتى جسدت الصراع بين الدين والعلمانية فى الحياة التركية، منها أزمة الأكراد التى تعتبرأهم القضايا التى تهدد وحدة الدولة التركية، وإحدى العقبات أمام إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبى، حيث يطالب الأكراد بإقامة حكم ذاتى لهم فى جنوب شرق تركيا وهو ما ترفضه السلطة الحاكمة بأى حال من الأحوال،ومنها أيضاً الصراع السياسي الذى يدور حول تعديل أو صياغة المواد الدستورية، فقد كان هذا الصراع في أغلبه ينصب حول مفهوم العلمانية في الدستور، بين أطراف ترغب في تخفيفها وأطراف ترغب في الحفاظ على سطوتها.

وهنا يجب الإشارة إلى أن القضايا الصراعية بين كلاً من الفريقين ليست على المستوى السياسي فقط بل على العديد من المستويات الأخرى كالمستوى الإجتماعى فعلى سبيل المثال قد برز الصراع على الهوية التركية على الساحة التركية مرة أخرى بعد تصريح رئيس البرلمان التركى إسماعيل كهرمان فقد عد ذلك بمثابة إنقلاب ناعم على الأسس العلمانية للدولة التركية، والأمر لا يقتصر على ذلك فقط بل يمكننا النظر إلى العديد من الإشكاليات الأخرى كأزمة الدخول بالحجاب إلى مؤسسات الدولة التركية بل إن الأزمة أصبحت أكثر حدة بعد إتجاه أردوغان إلى رفض الحظر على إرتداء الحجاب،وعليه حاولنا فى هذا الفصل دراسة القضايا الصراعية بين العلمانية والأحزاب الدينية من المنظور الإجتماعى والسياسي.

المبحث الأول : قضايا إجتماعية (أزمه الهوية – أزمة الحجاب)

سبق أن أوضحنا أن الصراع بين العلمانية والإسلام ليس بجديد، حيث ترجع جذوره إلى بداية تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، وأصبح من أهم معالم الحياة السياسية التركية.

فالقوى التي تبنت العلمانية سعت إلى إقتلاع الإسلام من ذاكرة الأتراك وهوية تركيا، عبر سلسلة إجراءات قسرية حاولت من خلالها تحقيق هذا الهدف، في المقابل فإن قوى الإسلام السياسي ظلت تقاوم هذه الإجراءات وحاولت البقاء على الساحة السياسية قدرالإمكان، ومع أن المؤسسة العسكرية وقفت بوجة تيار الإسلام السياسي وقامت بسلسلة من الإنقلابات العسكرية عليه بإسم

الحفاظ على علمانية الدولة؛ إلا أن مرحلة ما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 بدت مختلفة، حيث نجح الحزب في تحويل خطواته التكتيكية إلى إستراتيجية أدت إلى إعادة تأسيس البنيان السياسي للنظام ومؤسساته المؤثرة، دون أن يعني ما سبق إنتهاء هذا الصراع الذي ظل يتجدد كل مرة على وقع تصريح هنا أو موقف هناك .[1]

أزمة الهوية :-

لقد أدى تصريح رئيس البرلمان التركى إسماعيل كهرمان إلى أزمة سياسية وإحتجاجات غاضبة فى بلاده، فقد صرح خلال مؤتمر صحافي في إسطنبول "بصفتنا بلداً مسلماً، لماذا علينا أن نكون في وضع نتراجع فيه عن الدين؟ نحن بلد مسلم، وبالتالي يجب أن نضع دستوراً دينياً". وأضاف: "قبل أي شيء آخر يجب ألا ترد العلمانية في الدستور الجديد."ومن هنا طفا موضوع الصراع العلماني الدينى بتركيا إلى السطح مجدداً، فقوى المعارضة ممثلة بحزب الشعب الجمهوري برئاسة كمال كليجدار أوغلو وحزب الحركة القومية بزعامة دولت باهجلي وحزب الشعوب الديمقراطية بزعامة صلاح الدين دميرداش، جميعها هاجمت تصريحات قهرمان، وعدتها بمثابة إنقلاب ناعم على الأسس العلمانية للدولة التركية، وإعتبرت أن الهدف منها إقامة دولة دينية تعبيراًعنأيديولوجية حزب العدالة والتنمية. في المقابل، كان لافتاً التدخل السريع للرئيس رجب طيب أردوغانوتنصله من تصريحات قهرمان عندما قال "إن العلمانية تعني أن تكون الدولة على مسافة متساوية من كافة الطوائف الدينية بشأن ممارسة شعائرها."[2]

وهناك من يعتقد أن دعوة قهرمان إلى دستور ديني لم تكن مجرد زلة لسان أو مجرد رأي شخصي، خاصة وأن الرجل يعد من مؤسسي حزب العدالة والتنمية وعمل سابقاً في صفوف حزبي الرفاه والفضيلة، وإنما كانت تعبيراً عن جوهر سياسة وأيديولوجية حزب العدالة والتنمية ووجهه النظر هذة تتفق مع آراء العديد من أساتذة العلوم السياسية، منهم الدكتورة نورهان الشيخ،

[1] "عن عودة الصراع بين العلمانية والدين فى تركيا"، **الجزيرة**، 2016/5/5، متاح على: http://www.aljazeera.net، 2016/12/10.
[2] "علمانية تركيا تثير جدلاً بين أردوغان والبرلمان"، **العربية**، 2016/4/27، متاح على: https://www.alarabiya.net، 2016/12/10.

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والتى صرحت بأن تركيا هي حاضنة التنظيم الدولي للإخوان فضلاً عن أنها إحدى أذرع الجماعة الرئيسية وأشارت إلى أن إقرار دستوراً رئاسياً يعطي سلطة أكبر لحزب العدالة والتنمية ويطلق يد أردوغان في المجتمع لتقييد الحريات وضرب المعارضة متذرعًا بفكرة السمع والطاعة في الشريعة الإسلامية.وهناك من رأى أن هذا التصريح يعبرعنمجردرأى شخصى، حيث قال سامح عيد، القيادي المنشق عن جماعة الإخوان الإرهابية أن تصريحات رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان، حول إحتياج تركيا لدستورإسلامي، بأنها تعبرعن ميول شخصية لا يمكن تحقيقها وتطبيقها لأنها تفتقد للتأييد الشعبي.[1]

أزمة الحجاب:-

إن أزمة الحجاب فى تركيا ليست بجديدة، فقد مرت معركة "الحق في إرتداء الحجاب" بتركيا في مراحل عدة، وكانت تشكل إحدى المعارك الأساسية لـ "حرب" مستترة بين العلمانية والهوية الإسلامية.وقد بدأت هذة المعركة بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد أتاتورك وقام بمنع الحجاب، فقد علت أصوات عدة معارضة للقرار على مدى سنوات طويلة، بدءاً بمحاولات بديع زمان النورسي، وهو داعية إسلامي تركي من أصول كردية، ووصولاً إلى نجم الدين أربكان، مؤسس حزب "الفضيلة"، الذي يعتبر إستمراراً للأحزاب الممثِّلة للإسلام السياسي التي كان عملها محظوراً في تركيا[2].

ثم برزت قضية الحجاب كقضية سياسية في تركيا،عقب الإنقلاب العسكري الذي نفّذه الجنرال كنعان أيفرين فى عام 1980 حيث تم بعد ذلك منع المحجبات من دخول سائر الجامعات والمعاهد والمدارس وهو أمر زاد من معاناه المحجبات فى البلاد حيث ذكرت تقارير، صدرت آنذاك، أن عدد الطالبات اللواتي إضطررن إلى مغادرة البلاد لإستكمال دراساتهن تجاوز الأربعين ألف، بينما أصرّت فتيات أخريات على البقاء وتلقي التعليم داخل الجامعات التركية، فإضطررن إلى إرتداء القبعات أو وضع الشعر المستعار للتحايل على قرار منع الحجاب. وبين هؤلاء بنات

[1] "تصريحات رئيس البرلمان تشعل المجتمع التركى"، **البوابة نيوز**، 2016/4/29، متاح على: https://www.albawabhnews.com/1908245، 2016/12/10.

[2] " حكاية الحجاب فى تركيا بين أتاتورك وأردوغان"، **مصر العربية**، 2013/10/3، متاح على: http://www.masralarabia.com/، 2016/12/10.

بعض كبار المسؤولين بمن في ذلك ابنة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان التي درست في الجامعات الأميركية التي لا تحظر ارتداء الحجاب، في حين تركيا البلد المسلم (99% من السكان مسلمون) يمنع فيها ارتداء الحجاب!، وبتتبع القضية سنجد أن هناك قصص كفاحية ومأساوية معاً في أروقة الجامعات والبرلمان.. من أمثال الطالبة نسيبة بولايجي، وهي أول طالبة محجبة دخلت قاعات الجامعة عام 1966 لتجد نفسها بعد ذلك خارج الجامعة, مروراً بقضية النائبة مروى قاوقجي في البرلمان عام 1999 التي إضطرت بعد ذلك للإنتقال والإقامة في الخارج، وليس إنتهاء بما تعرضت له زوجة رئيس الحكومة أمينة أردوغان التي منعت قبل فترة من دخول مركز "بيلكنت" الصحي التابع للقوات المسلحة لزيارة أحد المرضى!.

ومن هنا لا يجب النظر إلى مثل هذة القضايا الحياتيه أو السلوكية فى تركيا كقضايا بسيطة، فمثل هذة القضايا تؤدى إلى تنامى الصراع التقليدي بين العلمانية والدين فبالنظر إلى وجهتى النظر نرى أن تيار الإسلام السياسي يرى أن هذة المسألة حرية شخصية بالأساس، أما القوى العلمانية وخاصة الجيش ترى أن مثل هذة المحاولات كإعادة فرض الحجاب على سبيل المثال تسعى إلى أسلمة المجتمع والدولة تدريجياً وعليه يجب الوقوف ضدها والقضاء عليها.

وخلال تسعينات القرن العشرين، عادت قضية رفض الحظرعلى إرتداء الحجاب إلى الواجهة بشكل أكبر ففي عام 1999، انطلقت تظاهرات تعترض وتحتج على قرار حظر الحجاب، وأعتُقل عدد من المتظاهرين. وفي 2000، تفاقمت أزمة الحجاب في تركيا، بعد أن توفيت طالبة محجبة (خديجة 16 عاماً)، دهستها إحدى الحافلات أثناء اعتصامها أمام بوابة مدرسة لتأهيل الخطباء والأئمة، احتجاجاً على قرار منع الحجاب. وقد إزدادت في ذلك العام قرارات منع إرتداء الحجاب، وإتسع نطاقها ليطاول الحرم الجامعي كاملاً، والمستشفى الجامعي والسكن الداخلي. وجرى تطبيق قرار الحظر أيضاً على المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة ودورات تعليم اللغات، وعليه, عندما نجح حزب العدالة والتنمية عام 2008 في تمرير مشروع قانون في البرلمان (بموافقة 411 صوتا من أصل 550 مقعدا) يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات استنفرت "القوى العلمانية" ونجحت عبر المحكمة الدستورية العليا في إبطال مفعول القانون رغم مصادقة رئيس الجمهورية

عبد الله غل, وهكذا تحولت قضية الحجاب في تركيا إلى قضية سياسية بامتياز, خيضت من أجلها العديد من المعارك السياسية.

إلا أن العام 2011، حين أعيد إنتخاب أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية"، شهد إنفراجات تدريجية حيال المسألة. وصرّح: "سنكافح مع شعبنا لتؤخذ بوضوح هذه المسألة في الإعتبار". وأدخلت تعديلات على اللوائح الخاصة بملابس العاملين في شركة الخطوط الجوية التركية، التي أتاحت للموظفات إرتداء الحجاب من دون أي مشكلة في العمل. ثم صدر قرار مجلس التعليم العالي بمنع أساتذة الجامعات، من طرد أي طالبة محجبة من قاعة الدراسة، على أن يخضع من يخالف ذلك منهم لتحقيق رسمي. فضلاً عن ظهور زوجة الرئيس التركي عبدالله غل، بحجابها في الإحتفال الرسمي للدولة بعد إعلان الجمهورية، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها امرأة محجبة في إحتفال مماثل.

وفي 2012، رفع الحظر على الحجاب في مدارس التعليم الديني. وقال أردوغان إن "القرار الذي يتضمن أيضاً إلغاء إلزام الطلاب بزي مدرسي موحد، جاء بناءً على طلب الشعب، وأضاف خلال مؤتمر صحافي: "لنسمح لكل واحد بأن يلبس أبناؤه ما يريدون، حسب إمكاناته.[1]

[1] تحرير الحجاب فى تركيا"، **الجزيرة**، 2010/10/24، متاح على : http://www.aljazeera.net/، 2016/12/10.

المبحث الثانى : قضايا سياسية (أزمة التعديلات الدستورية – أزمة الأكراد)

أزمة الأكراد :-

تمثل أزمة الأكراد أهم القضايا التى تهدد وحدة الدولة التركية، وإحدى العقبات أمام إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبى، حيث يطالب الأكراد بإقامة حكم ذاتى لهم فى جنوب شرق تركيا.

وتعود جذور القضية الكردية إلى إتفاقية سيفر عام 1920 بين تركيا وبين الحلفاء المنتصرين فى الحرب العالمية الأولى، والتى نصت على تحقيق حل المشكلة الكردية بمراحل، وإذا إجتاز الكرد هذه المراحل، وطالبوا بالإستقلال، ورأت دول الحلفاء أهلية الكرد لذلك يصبح الإستقلال أمراً واقعياً، وعلى الحكومة التركية الإعتراف بذلك، أى أنها تعنى إقامة كيان كردى قومى فى جنوب شرق تركيا،الا أنه لم يمر عام ونصف على توقيع معاهدة سيفر حتى طرحت فكرة إعادة النظر فيها، وتم ذلك فى مؤتمر لندن الذى أقر إلغاء معاهدة سيفرموجهاً ضربة قوية للأمال

القومية الكردية، ثم تم عقد معاهدة لوزان والتى مثلت هى الأخرى ضربة قاسية لآمال الشعب الكردى.1

في العام 1984، برزت القضية الكردية واكتسبت مزيداً من الأهمية حين صعّد حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، من وتيره حملاته على الحكومة التركية ،ومنذ اندلاع حركة "حرب الغوار" الانفصالية العنيفة، سقط من الجانبين العديد من الضحايا، وتخلّلتها جهود عسكرية ومالية لـ"حلّ المشكلة" فضلاً عن مناقشات لانهاية لها وجمود سياسي، ماساهم في زعزعة السياسات التركية. وفي الواقع، كانت المسألة الكردية على رأس أولويات الأجندة السياسية لجميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ العام 21984.

ثم إندلعت حرب أهلية بين الدولة وفصائل مسلحة من الأكراد على رأسها، حزب العمال الكردستاني، استمرت من عام 1984 حتى عام 1999، اضطر خلالها أكثر من 3 ملايين نسمة من الهجرة القسرية، وخلفت الحرب أكثر من 40 ألف قتيل، ولم تضع الحرب أوزارها إلا بعد القبض على عبد الله أوجلان قائد حزب العمال، في فبراير 1999.بعد انتهاء الحرب الأهلية، سعى كل طرف – من جانب واحد– إلى حل الأزمة على طريقته، فقد أقر عدد كبير من قادة حزب العمال في 2002، مبدأ تحويل الحزب إلى حركة ديمقراطية، وتغيير إسمه إلى حزب كاديك. غير أن هذه المبادرة لم تلق ترحيباً داخل تركيا أو من الإتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة، وظل الحزب وقادته على رأس المنظمات الإرهابية من وجهة نظر الجميع. وفي المقابل تبنت الدولة التركية، مبادرات تسمح باستخدام اللغة الكردية في بعض المدارس، وفي وسائل الإعلام الكردية، فضلاً عن إلغاء حالة الطوارئ في المحافظات الكردية، وإلغاء عقوبة الإعدام التي إستفاد منها عبد الله أوجلان، فتحول الحكم بالإعدام إلى السجن مدى الحياة. غير أن المبادرات من الجانبين لم تنزع فتيل الصراع نهائياً، فكان يتجدد كلما شعرت الحكومة

---

[1] عبدالله محمد على،" جذور المشكلة الكردية "، **الجزيرة**، 2006/5/23، متاح على:http://www.aljazeera.net، 2016/12/17.
[2] سارة حسن السيد، مرجع سابق، ص 204.

التركية بنمو القدرات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وقد حدث ذلك في 2004، ثم 12006.

وبلغت ذروة الصراع في 2008، باجتياح عشرة آلاف جندي تركي لشمال العراق، لتدمير القدرات العسكرية لحزب العمال، وبموافقة الولايات المتحدة، التي قدمت كافة البيانات والمعلومات الاستخباراتية التي لديها عن مواقع حزب العمال في العراق. كما إتجهت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع العراق، بما يضمن قيام الأخيرة بدور أكبر فى مقاومة التمرد الكردى، المدعوم بشكل غير مباشر من إقليم كردستان فى شمال العراق. ويأتى عام 2012 ليشهد قيام لقاءات مباشرة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستانى لطى صفحة النزاع المسلح وبدء صفحة جديدة تحمل عنوان (عملية السلام)، وفى هذا الوقت أيضاً إستاطغت الحكومة التركية أن تقر عبر البرلمان حزمة إصلاحات ديمقراطية إستهدفت منح بعض الحقوق للأكراد، الإ أن الإنتخابات التى تمت فى يوليو الماضى فى تركيا مثلت منعطفاً كبيراً غير من مسار التعامل مع المشكلة الكردية فى تركيا، فقد أعلن الرئيس التركى أردوغان أن مفاوضات السلام الداخلى التى كانت إنطلقت منذ عام 2012 وشهدت تصاعداً كبيراً خلال عامى 2014 و 2015 قد جمدت ولا يوجد في تركيا مايسمى بالمشكلة الكردية.2

في هذا السياق العام، تبدو فرص تسوية المشكلة الكردية صعبة، على رغم أن الطرفين يدركان أن لا حل عسكرياً للأزمة، ولكن يحاول كل منهما إضعاف الآخر لفرض شروط التسوية، فهل ينجح عناد تركيا وأسلحتها في فرض سيطرتها على المشهد، أم أن حديث الأكراد عن تحويل الصراع إلى «صراع وجود» مستغلين تعاطف الأكاديميين، قد يرسم سياسة جديدة نحو تسوية متكافئة؟[3]

---

[1]أحمد موسى بدوى،" سياسة الدم: الصراع بين أردوغان والأكراد فى تركيا"،**المركز العربى للبحوث والدراسات**، 2016/1/16،متاح على: http://www.acrseg.org/39818، 2016/12/17.

[2]سعيد عبدالرازق، " الأكراد مشكلة تركيا المستعصية" ، **الشرق الأوسط**، 2016/9/3، متاح على : http://aawsat.com، 2016/12/17.

[3]كريم سعيد،"العنف والعنف المضاد بين تركيا والأكراد"، **الحياة**، 2016/12/17، متاح على: http://www.alhayat.com/، 2016/12/17.

أزمة التعديلات الدستورية:-

إن الصراع السياسي حول تعديل أو صياغة دستور جديد كان في أغلبه ينصب حول مفهوم العلمانية في الدستور، بين أطراف ترغب في تخفيفها وأطراف ترغب في الحفاظ على سطوتها. ومؤخرا دخلت مسألة تبني النظام الرئاسي على خط المواجهة بين أحزاب ترى فيه تهميشاً لدور البرلمان وأحزاب أخرى ترى فيه ضرورة ملحّة للوصول إلى حكومة فاعلة في ظل التحديات التي تواجهتركيا داخلياً وخارجياً.[1]

فقد صدر دستور 1924 عن طريق مجلس تشريعي أحادي الحزب، وهيمن عليه تقريباً حزب الشعب الذي كان حديث التأسيس آنذاك على يد مصطفى كمال (أتاتورك). برغم أن هذا الدستور كان يحمل روحاً ديموقراطية، ولم ترد فيه أي إشارات على ما تلاه من نظام الحزب الواحد الإستبدادي (1925–1946)، إلا أنه كان أداة مناسبة لهذا النظام، حيث أنه لم يضع أي ضوابط أو توازنات رقابية ضد السلطة المطلقة للأغلبية البرلمانية، كما كان كل من دستوريّ 1961 و1982 نتاج للتدخلين العسكريين اللذين وقعا في عامي 1960 و1980 على التوالي. فقد لعبت اللجان العسكرية التي نفذت الإنقلابين العسكريين دوراً مهيمناً، وفى كلتا الحالتين كان المجلس العسكري الحاكم واحداً من المجلسين اللذيّن تتكون منهما الجمعية التأسيسة للدستور . وبالنظر إلى دستور 1982 فسنجد أن المؤسسون العسكريون وضعوا فيه قيوداً على أنشطة الأحزاب السياسية من خلال وضع قائمة طويلة من المحظورات الحزبية الغامضة في الدستور، بل ووضعوا قيوداً أكثر قسوة في قانون الأحزاب السياسية، ومُنع الكثير من قادة هذه الأحزاب وأعضائها من ممارسة أي نشاط سياسي لمدة خمس سنوات من تاريخ حكم المحكمة بالحظر، ليس مستغرباً أن يلاقي دستور 1982إنتقادات حادة تقريباً منذ بدايته. في السنوات التالية، قامت معظم الأحزاب

[1]مظفر مؤيد العانى،" التعديل الدستورى الجديد فى تركيا .. ماذا يعنى، **تركيا بوست**، 2016/10/4، متاح على: http://www.turkey-post.net/p-160217/، 2016/12/17.

السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الرائدة بإقتراح مشروعات دستور جديدة تماماً أو على الأقل تغييرات جذرية في الدستور. بناء على ذلك، وبدء من عام 1987، خضع الدستور لسبعة عشر تعديلاً. وكان الإتجاه العام لهذه التعديلات هو تحسين المعايير الديموقراطية الليبرالية. إن التعديلات الدستورية التي أجريت في تسعينيات القرن العشرين، وتلك التي أجريت في 2001 و2004 تمت من خلال عملية مفاوضات وتفاهمات مكثفة بين الأحزاب، وإعتمدتها أغلبية قوية في البرلمان .وبالتالي، كان يؤمل أنه بعد عقود عديدة من الصراع المضني بين الأحزاب، أن يحين الوقت لفترة من «التقارب بين النخب»، ينتج عنه وضع دستور ليبرالي ديموقراطي يستند إلى توافق واسع مع ذلك، فإن الأزمة الدستورية لعام 2007 يبدو أنها عكست الاتجاه الذي كان يسير نحو التقارب بين النخب.[1]

ثم جاءت تعديلات 2010الدستورية لتحدث تغييرات على 24 مادة من الدستور، وأضافت مادتين مؤقتتين، وتضمنت حزمة التعديلات إستحداث مكتب لأمين المظالم، وإعتماد الشكاوى الدستورية، وإدخال حقوق أساسية جديدة أو توسيع نطاق حقوق أساسية قديمة معينة، وتعديل المادة المتعلقة بالمساواة لتسمح بالعمل الإيجابي لصالح الفئات المحرومة. وتعديلات خاصة بالسلطة القضائية، لا سيما مجلس القضاة الأعلى والمدعين العامين والمحكمة الدستورية، حيث تمّت زيادة عدد قضاة المحكمة الدستورية من 11 (مع 4 بدلاء) إلى 17 قاضياً، بطريقة تتوافق مع المعايير الأوروبية وتم إعتماد هذه التعديلات في إستفتاء شعبي في12 من سبتمبر 2010 بأغلبية 58%، ويحاول أردوغان وقادة حزب العدالة والتنمية منذ سنوات تبرير رغبتهم في تعديل الدستور بأنها من أجل إستقرار الدولة وحماية المواطن التركي وحقوقه. وبالنظر إلى المشهد التركى الحالى فسنجد أن حزب العدالة والتنمية يسعى من خلال التعديلات الدستورية إلى تحويل نظام الحكم هناك إلى نظام رئاسي، يمنح الرئيس سلطات شبه ديكتاتورية وإبقاء أردوغان رئيساً

[1]" تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد"، **رؤية تركية**، 2012، متاح على : http://rouyaturkiyyah.com، 2016/12/17.

لتركيا حتى عام 2029بحسب وصف وسائل إعلام تركية. وعليه سيتم تنفيذ خطة التغيير خلال الإنتخابات التي ستجرى في شهر أغسطس من عام 2019 .

معارضو هذه التعديلات يرون فيها وسيلة لتحقيق طموح أردوغان في البقاء رئيساً لتركيا أطول فترة ممكنة، ويخشون المزيد من التوجهات السلطوية في بلدٍ يواجه إنتقادات من حلفاء غربيين بسبب تدهور سجل الحقوق والحريات.[1]

في الواقع، ورغم الجدل الجاري إزاء قضية التعديل الدستوري والمواقف المتناقضة بين التأييد القوي والمعارضة الشديدة، وبغض النظر عن قرار المحكمة الدستورية والسيناريوهات المنتظرة، فأن مسألة تعديل الدستور وضعت حزب العدالة أمام مفترق الطرق: فإما أن ينجح في إنجاز ثورته الدستورية ويقود عملية الإصلاح والتغيي، وبالتالي يحتفظ بشعبية كبيرة تؤمن له البقاء في صدارة المشهد السياسي التركي، وإما أن تصبح تجربته كحزب حاكم مهددة بالتراجع أمام التحولات والمتغيرات التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة إذا ما تراجع –لهذا السبب أو لذاك– عن التعديل المنشود.[2]

المستخلص :-

بدراسة الوضع الحالى سنجد أن قرار أردوغان بالإنتقام من الأكراد وتمزيق إتفاقية السلام التوقعت عام 2012، دفع الأكراد الى تبنى سياسة العنف ضد الحزب الحاكم وظهر ذلك فى التفجيرات والعمليات الإرهابية التى شهدتها تركيا فى الفترة الأخيرة، مما دفع الرئيس التركى إلى إعلان التعبئة العامة لمواجهه هذا الخطر ولكن هذه الخطوة تحمل دلالة فى غاية الأهمية وهى أن هذة

[1] هشام الميانى،" تعديلات الدستور التركى .. حلم أردوغانى عمره 9 أعوام "، 2016/11/24، متاح على :https://al-ain.com، 2016/12/17.
[2] خورشيد دلى،" التعديل الدستورى فى تركيا"، 2010/5/17، متاح على: http://www.aljazeera.net/، 2016/12/17.

الخطوة تعد بمثابة خطوة تشويشية وذلك لصرف الأنظار عن التعديلات الدستورية و إتجاه تركيا نحو النظام الرئاسي.

على الصعيد الآخر نرى أن تصريحات رئيس البرلمان إسماعيل قهرمان، بشأن الدستور الجديد والعلمانية، و إلغاء الحظر المفروض على الحجاب فى تركيا، قد بينوا أن العلمانية لم تعد موضوعاً محرماً وأن تركيا أصبحت ديمقراطية بحيث تسمح بمناقشة علنية لجميع القضايا مهما كانت حساسيتها.

الفصل الرابع

حزب العدالة والتنمية

المقدمة :-

تركز الدراسة بالأساس على حزب العدالة والتنمية وكيف أنه إستطاع الوصول إلى الحكم فى ظل المناخ العلمانى الذى يسود تركيا، والتصدى لتدخل المؤسسة العسكرية فى الحكموالتقليص من نفوذها في أمور الدولة وتدخلها في سياستها، وإخضاع قادتها للقانونوعليه فقد ركز هذا الفصل على دراسة وفهم أيديولوجية هذا الحزب وبرنامجه السياسي وكيف أنه إستطاع البقاء فى الحكم والتصدى لمحاولة الإنقلاب الأخيرة التى نفذها بعض عناصر المؤسسه العسكرية ضده، كما تطرق الفصل أيضاً إلى عرض مسألة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبى والخطوات التى إتخذها الحزب فى هذا الشأن وإيضاح مدى أهمية هذة القضية للشعب التركى.

وأخيراً ينتهى بنا الفصل إلى تناول ممارسات الحزب فى الحكم على المستوى السياسي والإقتصاد.

المبحث الأول : أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي

تأسس حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان فى أغسطس 2001، وعن الظروف التى أدت إلى نشأة الحزب يقول يشار ياقيش نائب رئيس الحزب للشئون الخارجية " الفهم الأعمق لصعودنا فى الحياة السياسية التركية يستلزم النظر فى كيفية نشأة الحزب. لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء فى حزب الرفاة بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين ومنهم عبدالله جول، وبولنت أرنج، ورجب طيب أردوغان، تغيير أسلوب أربكان وسياسته، وأبدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس دينى، فنحن فى بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما حل حزب الرفاة ظل المحافظون بزعامة أربكان، والإصلاحيون الذين كان يقودهم عبدالله جول فى حزب الفضيلة إلى أن حُل هو الآخر بقرار من المحكمة الدستورية، عنئذ كان لابد من الإنقسام، أنصار أربكان شكلوا حزب السعادة بزعامة رجائى قوطان، والإصلاحيون شكلوا حزب العدالة والتنمية ". ويضيف ياقيش" قبل أن يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروا إستطلاعات عدة للرأى. سألوا الناس ماهى أولوياتكم ؟ ماهى طبيعة الحزب الذى تقبلونه؟ سألوا حتى عن الإسم المناسب والشعار المناسب . وجاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001 تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا وإستقطاب مختلف شرائح المجتمع). ومن هنا جاء نجاحه، وقد تولى أردوغان رئاسة الحزب؛ فأضاف إليه الكثيرلإنه كان رئيساً ناجحاً لبلدية إسطنبول. إن الخلافات مع أربكان والمحافظين التى قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الإبتعاد من جانب أربكان عن العلمانية التى تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس دينى كما يرغب حزب السعادة. حزبنا جديد

تماماً، ليس له إرتباطات بالماضى، لكنه يراعي الحساسيات فى بلد 99% من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية وليس من سبيل لإنكار ذلك".[1]

إن رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان يعاني من عقدة إحياء الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، ولحل هذه العقدة وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة طرح فكرة الثورة الصامتة وهي الثانية بعد ثورة أتاتورك في تركيا، وهذا يعني أنه يريد أن يقوم بدور مميز يدهش كل متابع لتاريخ الدولة العثمانية منذ تركهم للخلافة، ويدعي بأنه ميراث للأتراك نستطيع أن نفتخر به وأن نكون من العثمانيين الجدد. يقول أردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية "إن هدف الثورة الصامتة هو بدء حركة إحياء للإسلام العثماني على أسس جديدة ومقبولة من المجتمع التركي والإسلامي والدول الإقليمية وأمريكا والإتحاد الاوروبي"، وإتخذ العلمانية والليبرالية سقفاً لثورته الصامتة، وغطاء للإسلام السياسي الذي يقوده بإسم حزب العدالة والتنمية إرضاءاً للمؤسسة العسكرية وتجنباً لشرها. إن أردوغان يريد أن يجعل من تركيا مركزاً للإسلام التركي المعتدل، ليفسح له المجال تصدير هذا النموذج من الثقافة العثمانية لكل العالم الإسلامي وتوثيق العلاقات معها،حتى إنه جعل من إسطنبول مقراً للمؤتمرات الإسلامية.[2]

ويمثل حزب العدالة والتنمية الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، و حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار.ويؤكد الحزب عدم معارضته للعلمانية وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.يؤكد الحزب أنه حزب سياسي يحترم القوانين التركية، ويعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ورفض كل أشكال التمييز، وأنه يسعى للدفاع عن إحترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي، يحترم حرية التعبير.ويقول انه يعطي أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويؤمن

---

[1] معمر خولى،**الإصلاح الداخلى فى تركيا**، الدوحة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص7.

[2] أحمد رسول، " أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وإستراتيجية الدولة التركية"، **إيلاف**،2010/2/22، متاح على: http://elaph.com/Web/opinion/2010/2/536390.htm، 2016/12/11.

بالإنسان بإعتباره المصدر الأول للتطور الإقتصادي، ويرى أن "عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية"، كما يؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف، ودعم البرامج التعليمية والتدريبية[1].

[1] ديلى صباح،" حزب العدالة والتنمية التركى النشأة والإنجازات "، **عين على تركيا**، 2015/9/12، متاح على:http://www.turkpress.co/node/12544، 2016/12/11.

المبحث الثانى : حزب العدالة والتنمية ومسألة الإنضمام للإتحاد الأوروبى

تسعى تركيا وبقوة نحو الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبى، بهدف التمتع بالمزايا العديدة التى يتمتع بها أعضاؤه، وتتمثل مبررات تركيا فى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى فى الآتى :

- أنها عضو فى منظمة حلف شمال الأطلنطى منذ عام 1952، وأنها بمثابة نقطة إرتكازللمنظمة للإنطلاق نحو منطقة الشرق الأوسط.
- أهمية الموقع الجغرافى الإستراتيجي لتركيا بوصفها تمثل حلقة الوصل المباشر بين دول قارة أوروبا، وبين كل من دول منطقة الشرق الأوسط، ودول منطقة جنوب وشرق بحر قزوين، وخاصة الجمهوريات الإسلامية الخمس فى وسط آسيا؛ الأمر الذى يساعد على تحقيق رغبة القارة الأوروبية فى التوسع وراء حدودها الجغرافية لتدعيم نفوذها الإستراتيجي، وهى لن تستطيع تحقيق ذلك إلا عن طريق دمج تركيا داخلها.
- إستثمار الدور والثقل الإقليمي التركى بعد أن أصبحت تركيا – بعد حرب الخليج الثالثة – أحد أضلاع مثلث مركز الثقل الجيوبوليتيكى الجديد فى منطقة الشرق الأوسط، والذى يتكون من الدول غير العربية الثلاث (تركيا – إسرائيل – إيران).
- تمثل تركيا جسراً حضارياً مهماً بين الحضارة الأوروبية وبين الحضارات الأخرى فى قارة آسيا، وخاصة الحضارة الإسلامية – بوصف أن تركيا دولة إسلامية – وأنها تعد نقطة إلتقاء ل " حوار الحضارات "، ويمكنها أن تلعب دوراً بارزاً فى تحقيق التقارب، وليس الصدام بين أوروبا والعالم الإسلامى.

- تعد تركيا معبراً تجارياً بين الدول الأوروبية وبين دول كل من الشرق الأوسط، ومنطقة وسط وجنوب شرق آسيا، وخاصة الدول الإسلامية بوصفها مركزاً للطاقة.
- تعد تركيا مركزاً مستقبلياً للطاقة، وممراً لأنابيب الغاز الطبيعي، حيث تمتكل تركيا نسبة عالية من إحتياطيات النفط، والغاز الطبيعى فى منطقة الشرق الأوسط، وأنها تقع بالقرب من أوروبا أكبر المناطق المستهلكة للطاقة.[1]

منذ أن تقدمت الجمهورية التركية بطلب رسمي للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي في 14 من شهر أفريل عام 1987، الإ أن الأوربيون ظلوا يماطلون الأتراك حتّى عام 1999. وفى عام 1999 قُبلت تركيا رسميّا كمرشحة للإنضمام للإتحاد الأوروبي، لكن ورغم قبول ملفّ الترشّح، لم تبدأ المفاوضات بهذا الشأن إلّا في العام 2005 وذلك بعد نشاط جاد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال، حيث قبل أعضاء الإتحاد الأوروبي بدء المفاوضات مع تركيا على أنها مرشحة للإنضمام بشكل كامل للإتحاد، ولكن إلى اليوم لم تستطع تركيا الإنضمام للإتحاد الأوروبي بصفة عضو دائم وكامل.[2]

وبحسب الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع للدراسة، فإنّ عدة أسباب ظهرت في الفترة الأخيرة أعاقت مفاوضات إنضمام تركيا بشكل كامل ودائم للإتحاد الأوروبي وجعلت الوضع الأخير للعلاقات بين الإتحاد وتركيا سيئًا، ومن أبرز هذه الأسباب، عدم قدرة تركيا على تطبيق قواعد حقوق الإنسان الخاصة بالإتحاد الأوروبي بشكل كامل، والفرق الثقافي الجاد والكبير الذي ظهر في الفترة الأخيرة بين الهوية التركية وهوية الإتحاد الأوروبي. ويرى بعض الباحثين أنّ من بين هذه الأسباب أيضا، نظرة مواطني الإتحاد الأوروبي وحكامه السلبية تجاه تركيا على أنها دولة إسلامية أنهكت أوروبا لفترة طويلة وأعاقت تقدمها أيام الدولة العثمانية، كما يرون أنّه في حال إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فسيدخله فوج إسلامي ضخم ويعيد إعاقة تقدم أوروبا وتطورها، حيث يشكل المسلمون 99٪ من سكان تركيا وهو ما تخشاه الدول الأوروبية في ظل النمو السكاني

---

[1] سارة حسن السيد، مرجع سابق، ص200 ومابعدها.

[2] " تركيا لا يمكنها الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبى وهذة هى الأسباب"، **رأى اليوم**، 2016/5/16، متاح على: http://www.raialyoum.com/?p=441052، 2016/12/16.

المتراجع في دول الإتحاد وتقدم النمو السكاني لتركيا التي بإنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي سيصل عدد المسلمين في أوروبا إلى 100 مليون. وإقتصاديّا، يتوقع البعض أن إنضمام تركيا للإتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى بعض دول الإتحاد مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها، للبحث عن فرص عمل في هذه الدول، كما أن هناك مخاوف من إنتشار العمالة التركية بأوروبا وهو الأمر الذي ربما يؤدي لزيادة معدلات البطالة في هذه الدول.هذا بالإضافة إلى توقع إنتشار السلع التركية في دول الإتحاد مما سيؤثّر على أسعار الصناعة المحلية في هذه الدول فضلاً عن تأثيره على مستوى الجودة، ويرى بعض المحللين أن إنضمام تركيا سيتيح للمستثمرين الأوربيين القيام بإستثمارات في تركيا التي تعتبر سوقاً من أكبر أسواق أوروبا.[1]

وهكذا تنحصر الخيارات التركية المستقبلية فى :-[2]

الخيار الأول : يتمحور هذا الخيار حول الإستمرار فى السعى نحو الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبى، مهما كانت العقبات والأسباب والمبررات الأوروبية التى تحول دون تحقيق ذلك، ويرى بعض من النخبة السياسية التركية أنه لا خيار أمام تركيا سوى الخيار الأوروبى والإستمرار فيه مهما كانت التحديات، وإن إسقاط هذا الخيار يعنى التخلى عن عقدين كاملين من التاريخ السياسي التركى الحديث. وترى هذة النخبة أن الزمن كفيل بتجاوز كافة العقبات، وأن تركيا لديها أوراق قوية ستمكنها فى النهاية من تحقيق هدفها فى الحصول على عضوية الإتحاد الأوروبى من بينها : الموقع الجغرافى الإستراتيجي لتركيا، الدعم الأمريكي لإنضمام تركيا للإتحاد الأوروبى.

الخيار الثانى: ينصرف إلى تأسيس دولة إقليمية مركزية فى الدائرة الحضارية الإسلامية من خلال تقوية علاقات تركيا مع الدول العربية، وإيران، وآسيا الوسطى. ويؤدى هذا الخيار إلى التخلص تدريجياً من جاذبية العضوية الأوروبية، التى تهيمن على العقل السياسي التركى.

---

[1] سامية السيد،" تركيا والإتحاد الأوروبى: 28 عاماً من مفاوضات الإنضمام "، **تركيا بوست**، 2015/10/15، متاح على: http://www.turkey-post.net/p-80854/، 2016/12/16.

[2] ساره حسن السيد، مرجع سابق، ص207 وما بعدها.

الخيار الثالث: يعد هذا الخيار مزيجاً من الخيارين الأول والثانى، ويتأسس على التطورات المتصله بالأهمية الإستراتيجية والجيوستراتيجية التركية، وعلى العقبات التى تواجه السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، وهما خياران يسهمان معاً فى تقوية موقف تركيا، ودفعها إلى الإنخراط بوتيرة متنامية فى قضايا منطقة الشرق الأوسط، بما يحقق مكانة تركية إقليمية مؤثرة، تكون كفيلة بتقوية موقف تركيا فى مواجهة الشروط التى يضعها الإتحاد الأوروبى فى طريقها لنيل العضوية، وبما يجعل الأخير فى حاجة ماسة إلى الدور التركى لتحقيق الأمن والإستقرار الإقليمي فى مناطق: القوقاز، والبلقان، والشرق الأوسط. ويعد هذا الخيار الأكثر واقعية، لأنه يتمشى مع ركائز ومحددات وأطر الحركة التركية، ويحقق الهدف القومى، والحلم التركى بالإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبى.

المبحث الثالث: ممارسات حزب العدالة والتنمية فى السلطة

اولاً :- الممارسة الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية

حقق الإقتصاد التركي منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا في عام 2002م، سلسلة من الإنجازات اللافتة التي لم تكن في حسبان المحللين الإقتصاديين حيث نجح في الخروج من عنق الزجاجة بعد الأزمة الإقتصادية التي عصفت به بداية الألفية الثانية،وقد تم ذلك من خلال عدة إصلاحات تمثلت فى، تخفيض معدل البطالة، زيادة التقشف وخفض النفقات، جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، تأمين الطاقة وضمانها بأسعارإقتصادية على المستوى البعيد، إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة،وتحسين بيئة العمل، إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة، التحقيق مع المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، خاصة الذين شغلوا مناصب رفيعة المستوى في الدولة كرؤساء الوزراء السابقين : كتانسو تشيللر ومسعود يلماظ.وأسهمت هذه الإصلاحات فى تحقيق العديد من الإنجازات، فقد

زاد معدل دخل الفرد سنوياً، في عام 2002م، بلغت قيمة الصادرات التركية 36 مليارا، وإستمرت في الإرتفاع حتى وصلت 140 مليار في نهاية العام 2013م. وتتوقع تركيا أن تبلغ قيمة صادراتها 500 مليار دولار في العام 2023م عندما تحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء الجمهورية التركية، ووصل إحتياط البنك المركزي التركي من "العملة القيادية" 134مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2013م، كما تم خفض نسب التضخم فى تركيا وإرتفعت نسبة النمو الإقتصادى، إرتفعت أجور الموظفين والعاملين في القطاع العام التركي إلى 188 بالمئة في السنوات بين 2002م-2009م، أي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم، بلغ عدد الشركات الألمانية في تركيا 5726 شركة، والبريطانية 2661 شركة. وبلغ حجم الإستثمار الأجنبي في تركيا، خلال العام الفائت نحو 12 مليار دولار أمريكي، إرتفاع العائدات المالية جراء عمليات الخصخصة في الإقتصاد التركي حيث بلغت عائداتها 13.48 مليار دولار أمريكي، كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام 2002م، تصل إلى 23.5 مليار دولار، إنخفض هذا الرقم إلى 6.8 مليار دولار في العام 2009، وتم سداده بشكل نهائي عام 2013.[1]

ثانيا :- الممارسة السياسية لحزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي :-[2]

عند تولى حزب العدالة والتنمية الحكم فى تركيا كانت المؤسسة العسكرية تعمل على التدخل فى الحياة السياسية، وتجلت هذة التدخلات العسكرية فى صور مختلفة. وكان الإنقلاب العسكرى أبرزها، وأكثرها تأثيراً فى مجريات الحياة السياسية والإجتماعية . حيث قامت المؤسسة العسكرية خلال عهد الجمهورية بأربعة إنقلابات، وتتجلى معالم النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية فى عدد من النقاط أبرزها :

- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد من مجالس إدارات مؤسسات الدولة .

---

[1]" الإقتصاد التركى فى ظل حكومة العدالة والتنمية: من الإنهيار إلى الإنتعاش"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 2014/11/5، متاح على : http://rawabetcenter.com/archives/1009، 2016/12/17.

[2]سارة حسن السيد، مرجع سابق، ص187 ومابعدها.

- توسيع مجال إعلان الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية الهيمنة الكاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأى تدخل عسكرى بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.
- تعديل سلطات مجلس الأمن القومى ، حيث نصت المادة 118 من دستور 1982 على زيادة عدد الأعضاء العسكريين فى المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكرى على المدنى داخل المجلس .
- تولى أمانة مجلس الأمن الوطنى من فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها، العسكرية والسياسية والأمنية، والإقتصادية والثقافية. فضلاً عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية. كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذى وتوجيه فعالياته والتدخل فى إدارته، كما أن لها الحق الصريح فى الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكافة درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

إلا أن حكومة أردوغان بعد وصولها إلى السلطة قامت بإستصدار حزم قانونية وتشريعات بهدف إعادة هيكلة المؤسسات عن طريق الحد من دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانوني. أى أنها أرادت الإنفراد بالحياة السياسية بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية.

المستخلص :-

من خلال العرض السابق يمكننا التوصل إلى عدد من الملاحظات والنتائج تتمثل فى

إن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثيرات وإنعكاسات جيوبوليتيكية وإستراتيجية واسعة على الفريقين كما على الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي وعلى روسيا والولايات المتحدة الأميركية

- فبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي سنرى أنه سوفيتأثر بالتجمع السكاني الكبير لتركيا البالغ حوالى 80 مليون نسمة، إذ ستتوزع من جديد مقاعد البرلمان الأوروبي للدول الأعضاء.
- أما من الناحية الجغرافية فسنجد أنه فى حالة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبى سيؤدى ذلك بالإتحاد الأوروبى إلى الدخول فى معمعه المشكلات السياسية فى الشرق الأوسط.
- بالنسبة للقضية الفلسطينية، ستضطر أوروبا إلى حماية أفضل للشعب الفلسطيني لأنها ستصبح على حدود الصراع العربي (سوريا، لبنان وفلسطين) – الإسرائيلي، وبخاصة في ظل تشنج الأوضاع الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل.
- ما من شك أن إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي له إنعكاسات وتداعيات إيجابية كثيرة على العلاقة الأوروبية مع العالمين العربي والإسلامي. إن مجرد قبول أوروبا المسيحية في معتقدها الديني، لتركيا المسلمة، هو إشارة إلى أن العامل الديني لا يقع في أساس التعامل الأوروبي مع المسلمين، مما يفسح في المجال أمام مرحلة جديدة في علاقة جيدة بين المسلمين والمسيحيين، ويطوي صفحات ماضية سلبية طبعت تاريخ العلاقة بين الجانبين. وهنا يكمن الحوار الحقيقي والتفاعل بين الحضارات والأديان، وتعيش الجاليات الإسلامية بإستقرار داخل أوروبا والعكس.

الخاتمة:-

مع ظهور الجيل الثالث للحركة الإسلامية فى تركيا، والتى إنعكست فى تجربة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان كان مطلوباً من الإسلاميين أن يكونوا أكثر إعتدالاً ووسطية وإنفتاحاً للإسلام، وهو ماحدث بالفعل، مما أدى إلى إستمرار وجودهم فى الحكم حتى الآن وعدم نجاح الإنقلاب الأخير الذى حاولت عناصر من الجيش التركى القيام به، بل ساعد هذا الإنقلاب على إتخاذ حزب العدالة والتنمية العديد من الإجراءات التى عملت على ترسيخ أقدامه فى الحكم.

وبالنظر إلى النظام التركى سنجد أن قوامه فى الواقع أمران هما الجيش والنظام الحزبى المتعدد، وبتحليل نتائج التصويت لحزب العدالة والتنمية نجد أن الحزب عبر عن شريحة واسعة جداً من الناخبين منهم إسلاميون ويمينيون ويسار وفئات ساخطة على الفساد السياسي والحزبى فى البلاد ومن ثم عاقبت النخبة التقليدية ورموزها القديمة بإسقاطها مرة واحدة بضربة قاضية لن تقوم بعدها قائمة، وهنا يبدو لنا أن حزب العدالة والتنمية تعبيراً عن تركيبة إجتماعية وسياسية جديدة، لاهى علمانية بالمعنى الذى يمثله يمين الوسط التركى، ولا هى كمالية بالمعنى الذى يعبر عنه يسار الوطن التركى، ولا هى إسلامية بالمعنى الذى عبرت عنه الأحزاب الإسلامية التى سبقته، ولكنه تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية فى صيغة جديدة لا تميل للمواجهة كما أنها لا تحاول إستخدام الدين كأداة فى الصراع الإجتماعى والسياسي، وفى نفس الوقت تحمل عنوان تغيير الطبيعة الأصولية للدولة الكمالية نحو الديمقراطية والتعددية والإعتراف بالآخر دون إقصاء.

فى اللحظة التى يتحول فيها إدراك المؤسسة العسكرية نحو ضرورة أن تصبح تركيا دولة، صناعة القرار فيها تتم داخل المؤسسات السياسية بعيداً عن سطوة العسكر وتدخلهم فى الحياة السياسية وإعتبارهم قوامين بالمصلحة العليا للبلاد دون غيرهم ، هنا نكون على أبواب تحول حقيقي فى النظام السياسي التركى، فكما حولت الدولة، الإسلاميين فى تركيا إلى فاعلين سياسيين أصبحوا فى مقدمة المدافعين عن نظام ديموقرطى فى تركيا بل وعن علمانية أكثر إنسانية وحداثة تحترم الإنسان والتعددية الإجتماعية والإثنية وتكون فضاء يتسع كل مواطنى تركيا بدون إستثناء أو تمييز، هل يمكن أن تحول أيضاً من طبيعة البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المؤسساتيه العلمانية حتى تصبح تركيا دولة ديموقراطية تعددية حقيقية وليست دولة قومية علمانية؟

وهذا فى الواقع جوهر الصراع الذى يخوضه حزب العدالة والتنمية، والذى سيحدد فى الواقع مستقبل الإسلام السياسي بل ومستقبل تركيا ذاتها.

قائمة المراجع :-

اولاً المصادر العربية

1. **الكتب :-**

1-إبراهيم الدسوقى شتا، الحركة الإسلامية فى تركيا، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، 1986.

2-إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية فى تركيا، الموصل، مركز الدراسات التركية، 1987.

3-أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية فى تركيا المعاصرة، القاهرة، دار المعرفة،1961.

4-أحمد الموصلى، موسوعة الحركات الإسلامية فى الوطن العربى وإيران وتركيا، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

5-أحمد نورى النعيمى، الحركات الإسلامية الحديثة فى تركيا حاضرها ومستقبلها، عمان، دار البشير،1992.

6-أنور الجندى، اليقظة الإسلامية فى مواجهه الإستعمار، القاهرة، دار الإعتصام،1978.

7-جلال ورغى، الحركة الإلامية التركية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

8-حسين لبيب، تاريخ المسأله الشرقية، القاهرة، مطبعة الهلال، 1921.

9-سار الجميل، العرب والأتراك والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

10- سفر بن عبدالرحمن الحوالى، العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها فى الحياة الإسلامية المعاصرة، القاهرة، مكتب الطيب،1999.

11- سيد قطب، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، القاهرة، دار الشـــروق،

12- الصفصافى أحمد المرسى، التطور الديمقراطى فى تركيا الحديثة والمعاصرة، القاهرة، مركز الدراسات الشرقية،2004.

13- طارق البشرى، الحوار الإسلامى العلمانى، القاهرة، دار الشروق، 1996.

14- طارق عبدالجليل، دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية فى تركيا المعاصرة فى ضوء المصادر التركية، القاهرة، جامعة عين شمس.
15- عادل ظاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، بيروت، دار الساقى، 1993.
16- عبدالحليم غزالى، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية فى تركيا، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2007.
17- عبدالعزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1978.
18- عبدالوهاب المسيرى ، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، القاهرة، دار الشروق،2002.
19- فاروق القاضى، العلمانية هى الحل، القاهرة، دار العين للنشر، 2010.
20- كمال السعيد حبيب، الدين والدولة فى تركيا صراع الإسلام والعلمانية، القاهرة، مكتبة الأسرة.

2. <u>الدوريات والصحف :-</u>

1-أحمد السيد تركى، الأحزاب العلمانية فى تركيا، السياسة الدولية، العدد131، 1998.
2-جلال عبدالله معوض، السياسة التركية والوطن العربى فى الثمانينات، مجلة شؤوون عربية، العدد62، 1990.
3-جلال معوض، الأزمة السياسية التركية وإحتمالات تطورها، السياسة الدولية، العدد131، 1998.

4-محمد أركون، نحو تقييم واستلهام جديدين للفكر الإسلامى، مجلة الفكر العربى المعاصر، مركز الإنهاء العربى، عدد29، 1984.
5-محمد حرب، آليات الحركة الإسلامية فى تركيا، السياسة الدولية، العدد131، يناير1998.
6-ياسر الزعاترة، قراءة فى إجابات أربكان على إمتحانه الأول، جريدة الحياة، 30 أغسطس 1996.

3. <u>الرسائل الجامعية:-</u>

1-ابتسام على مصطفى، التحول الديمقراطى فى تركيا فى الفترة مابين عام 1990-2004،"رسالة ماجستير"، جامعه القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2007.
2-ابراهيم البيومى، الفكر السياسى للإمام حسن البنا : دراسة تفاعل بين الفكر والحركة فى الواقع السياسي المصرى،"رسالة ماجيستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 1990.
3-أحمد حسين حسانين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى: دراسة فى إستراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى،"رسالة ماجيستير"، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 1999.
4-توفيق على برو، العرب والترك فى الحرب العالمية الأولى،" رسالة دكتوراة "، القاهرة، جامعة عين شمس.
5-داليا احمد عاصم، الصراع الدينى العلمانى والنظام الحزبى فى تركيا،"رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
6-سارة حسن السيد، العلمانية والأحزاب السياسية الإسلامية فى تركيا : دراسة حالة حزب العدالة والتنمية،"رسالة ماجستير"، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2012.

7-عبدالعزيز عبدالغنى صقر، دور الدين فى الحياة السياسية فى الدول القومية،"رسالة دكتوراة "،جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 1989.
8-كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية فى تركيا : دراسة حالة حزب الرفاة، " رسالة دكتوراة "، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2006.
9-همام لؤي عبدالمحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة فى العراق، العراق، جامعة النهرين، 2008.
10- ياسمين رمضان مصطفى، هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبى: دراسة حالة حزب العدالة والتنمية فى تركيا،"رسالة ماجستير"،جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

ثانيا :- المصادر الأجنبية:-

1-Books: -

1-Bulent Aras, Davutoglu Era in Turkish foreign policy, policy Brief, Brief No:32, May 2009.
2-Can polat, turban caused ozal to lose votes, TDN, April1989.
1-Olivier Bobineau, sociologie des religions, paris, Armand colin,2007.

2-Periodicals and newspapers: -

3-Rahmi Gunduz, Islamic media important factor in spreading ideology, TDN, may 1989.

2- Sidney hook, political power and personal freedom, New York, collier books, 1959.
3- Stephen kinzer, crescent and star: turkey between two worlds, New York,2002.
4- Stuart Hampshire, morality and conflict, Harvard university press, 1979.
5- Syiva kedouries, turkey before and after Ataturk: internal and external affairs, frank Cass, 1999.
6- Walter F. weaker, the Turkish revolution 1960-1961: aspects of military politics, USA, Brookings institution, 1963

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2
المشكلة البحثية	3
الأدبيات السابقة	8-3
الإطار النظرى والمفاهيمى	11-9
أهمية الدراسة	12-11
منهجية الدراسة	13-12
أهداف الدراسة	14-13
تقسيم الدراسة	14
الفصل الأول: الإطار النظرى والمفاهيمى	25-15
المبحث الأول: مفاهيم المتغير المستقل	20-17
المبحث الثانى: مفاهيم المتغير التابع	23-21
المبحث الثالث: المفاهيم المتعلقه بمتغيري الدراسة	25-24
الفصل الثانى: الدين والعلمانية فى تركيا	33-26
المبحث الأول: فيهم العلمانية التركية نشأتها وأهم رموزها	29-28
المبحث الثانى: الأحزاب الإسلامية فى تركيا نشأتها وأهم رموزها	32-30
الفصل الثالث: قضايا الصراع الدينى العلمانى والتنافس الحزبى بتركيا	42-34
المبحث الأول: قضايا إجتماعية (أزمة الهوية – أزمة الحجاب)	38-36
المبحث الثانى: قضايا سياسية (أزمة التعديلات الدستورية – أزمة الأكراد)	41-39
الفصل الرابع: حزب العدالة والتنمية	51-43
المبحث الأول : أيديولوجية حزب العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي	46-45

المبحث الثانى : حزب العدالة والتنمية ومسألة الإنضمام للإتحاد الأوروبى	48-47
المبحث الثالث : ممارسات حزب العدالة والتنمية فى السلطة	50-49
الخاتمة	52
قائمة المراجع	55-53